Warith Scientific Journal

أثر الضرائب الجمركية في التنويع الاقتصادي في العراق للمدة (2004 – 2023)

The Impact of Customs Taxes on Economic Diversification in Iraq for the Period (2004-2023)

الباحث إبراهيم كاظم موحان الخيكاني
Ibrahim Kazim Muhan Al-Khaikani
ibrahim. k@s. uokerbala.edu.iq
جامعة كربلاء ــ كلية الإدارة والاقتصاد
Karbala University / College of Administration and Economics

ا.د. عامر عمران كاظم المعموري
Amer Imran Kazim Al-Maamouri
amer. almamury@ uokerbala.edu.iq
جامعة كربلاء ــ كلية الإدارة والاقتصاد
Karbala University / College of Administration and Economics

الملخص البحث:
تعد السياسة الضريبية أداة هامة في تعزيز النمو الاقتصادي وتوجيه الموارد نحو القطاعات الانتاجية ، ويستلزم الواقع المالي والاقتصادي في العراق تفعيل هذه الاداة سيما وان الاقتصاد يعتمد بشكل كبير على عائدات النفط، فتصبح الحاجة ملحة لتنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط نتيجة المخاطر المرتبطة بتقلبات اسعار النفط، مما يعزز الاستقرار المالي والاقتصادي ويزيد من القاعدة الانتاجية والقدرة على مواجهة الصدمات الاقتصادية، كما تعد السياسة الضريبية اداة مهمة في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تساه بشكل كبير في توفير فرص العمل مما يقلل الضغط عن القطاع الحكومي ، وتحسين البيئة الاستثمارية من خلال تسهيل الاجراءات الضريبية لا نواع الضرائب ذات العلاقة، والتي يمكن ان تكون ركيزة اساسية لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي اذ تناول البحث الضرائب الجمركية بوصفها احد انواع الضرائب غير المباشرة التي تؤثر بشكل فاعل على التنويع الاقتصادي .
ويهدف البحث الى قياس وتحليل دور الضرائب الجمركية في التنويع الاقتصادي، من خلال دراسة العلاقة بين الضرائب الجمركية وتنويع القطاعات الاقتصادية باستعمال نموذج ARDL لتحديد اتجاه العلاقات بين المتغيرات ومعرفة الدور المتبادل بين المتغيرات، وقد توصل النموذج المقدر الى وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل، واستنادا الى نتائج الاختبارات نستنتج ان الضرائب الجمركية لها دور بارز في تحقيق التنويع الاقتصادي في العراق.
الكلمة المفتاحية: الضرائب الجمركية، الطاقة الضريبية، العبء الضريبي، الجهد الضريبي، التنويع الاقتصادي.

Research Summary :
Tax policy is an important tool in promoting economic growth and directing resources toward productive sectors. The financial and economic reality in Iraq requires the activation of this tool, especially since the economy relies heavily on oil revenues. This creates an urgent need to diversify the economy and reduce its dependence on oil due to the risks associated with oil price fluctuations. This enhances financial and economic stability, increases the productive base, and enhances the ability to withstand economic shocks. Tax policy is also an important tool in supporting small and medium-sized enterprises, which contribute significantly to job creation, thus reducing pressure on the government sector. It also improves the investment environment by facilitating tax procedures for related types of taxes, which can be a fundamental pillar for achieving sustainable development and enhancing economic stability. The research addresses customs taxes as one of the types of indirect taxes that effectively impact economic diversification. The research aims to measure and analyze the role of customs taxes in economic diversification, by studying the relationship between customs taxes and diversification of economic sectors using the ARDL model to determine the direction of the relationships between variables and to know the mutual role between variables. The estimated model has reached the existence of a long-term equilibrium relationship, and based on the results of the tests we conclude that customs taxes have a prominent role in achieving economic diversification in Iraq.
Keywords: customs duties, tax capacity, tax burden, tax effort, economic diversification.

1 ــ المقدمة:

ان الوصول الى تحقيق التنويع الاقتصادي يأتي من خلال تفعيل أدوات السياسة الاقتصادية، بشكل عام والسياسة الضريبية بشكل خاص، فقد اصبح هدف السياسة الضريبية، تحقيق التوازن بين مختلف القطاعات الاقتصادية بما يتماشى والسياسة الاقتصادية العامة للدولة، لقد ازداد الاهتمام بالسياسة الضريبية من قبل مختلف دول العالم بوصفها احدى اهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة في إطار سياستها العامة في توجيه على كافة فروع الاقتصاد، تعد السياسة الضريبية من الظواهر الاقتصادية الهامة إذ لا يقتصر تأثيرها على الجانبين الاقتصادي والمالي بل يتعداهما ليشمل جوانب أخرى اجتماعية وسياسية، وقد أصبحت السياسة الضريبية في العصر الحديث أداة فعالة من أدوات السياسة المالية تستخدمها الدولة لتحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إضافة إلى الهدف الرئيسي وهو تحقيق إيراد مالي تتمكن الدولة من خلاله دورها

التقليدي في تمويل الموازنة العامة للدولة. وتعد الضرائب الجمركية من اهم انواع الضرائب غير المباشرة والتي تفرض على السلع المستوردة وتمارس دورا حمائيا فاعلا بحماية المنتوج الوطني من المنافسة الاجنبية. مما يدفع باتجاه تحقيق التنويع الاقتصادي.

2 ـ المنهجية:

1 ـ 2 أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في أهمية الضرائب الجمركية وتعاظم دورها في تحقيق التنويع الاقتصادي بوصفها اداة فاعلة في حماية المنتج المحلي من المنافسة الاجنبية.

2 ـ 2 مشكلة البحث:

يسعى البحث الى الإجابة على السؤال الاتي؟ هل ان الضرائب الجمركية تدفع باتجاه تحقيق التنويع الاقتصادي في العراق.

3- 2 فرضية البحث:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها ((يمكن للضرائب الجمركية بوصفها اداة وقائية مدرة للإيرادات ان تمارس دورا مؤثرا في تحقيق التنويع الاقتصادي في العراق)).

4 ـ 2 هدف البحث:

يهدف البحث الى تحليل العلاقة بين ايراد الضرائب الجمركية والتنويع الاقتصادي المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي والقطاعات الأخرى، باستعمال الانموذج القياسي ARDL والاختبارات الأخرى للتوصل الى العلاقات الطويلة والقصيرة الاجل بين ايراد الضرائب الجمركية والقطاعات الاقتصادية.

5 ـ 2 الحدود الزمانية والمكانية

تضمن هذا البحث بيان اثر الضرائب الجمركية في التنويع الاقتصادي في العراق للمدة من 2004 ــ 2023 وتم اعتماد البيانات السنوية لمتغيرات البحث.

6 ـ 2 منهج البحث

لأجل تحقيق اهداف البحث واختبار صحة الفرضية تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي من الاسلوب الوصفي في الجانب النظري اما في الجانب التحليلي تم اعتماد الاسلوب الكمي باستخدام الانموذج القياسي لتحديد طبيعة وتأثير العلاقة بين المتغيرات.

المبحث الأول: الإطار النظري والمعرفي للضرائب الجمركية والتنويع الاقتصادي

3 ـ مفهوم السياسة الضريبية

1 ـ 3 سيتم تناول مجموعة من مفاهيم السياسة الضريبية وهي:

1 ــ السياسة الضريبية: تعد جزءا من السياسة المالية التي تعتبر احدى أدوات السياسة الاقتصادية وبما أن السياسة المالية هي الجهود المختلفة التي تبذلها الحكومات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتفادي الاثار السلبية من خلال ادارة الإيرادات العامة والنفقات العامة والموازنة العامة (Hassanein, 2017, 132).

2 ـ تعد السياسة الضريبية نظاما إداريا يهدف الى فرض وجمع الضرائب، عبر تطبيق الرسوم الجمركية والضرائب المختلفة كلا على حدة، من أجل تطبيق السياسة الضريبية (Adel, 2018, 144).

3 ــ تعتمد السياسة الضريبية الناجحة والفعالة على مجموعة من القواعد الاساسية وتحتاج الى الالتزام بها بعيدا عن التخمين والعشوائية، من الضروري وضع نظام ضريبي يضمن وضوح تحديد الأولويات للأهداف، بحيث ترتبط بالواقع الاقتصادي والاجتماعي والمالي والاهم من ذلك هو ضرورة وجود تنسيق متناسب بين أهداف السياسة الضريبية والسياسات الاقتصادية الاخرى (Abdel Azim, Salem, 2022, 81).

4 ـ الضرائب الجمركية: من أبرز الضرائب غير المباشرة، حيث تمثل نسبة كبيرة من إجمالي الإيرادات الضريبية في العديد من الدول المتقدمة والنامية، سواء كانت عربية أو أجنبية. هذه الضريبة تُفرض على السلع عند استيرادها أو تصديرها، وتعتمد على السياسات المتبعة في مجال الاستيراد والتصدير من قبل الدولة. يُعد تقسيم الضرائب هذا من أهم التصنيفات، ويشكل موضوعًا رئيسيًا في دراسة ومناقشة علم المالية العامة (Arabi, 2023, 85). هي رسوم مالية تفرضها الدولة على السلع التي تعبر حدودها الوطنية، سواء كانت واردات أو صادرات. يتم اقتطاع هذه الرسوم من ثروات الآخرين، وتقوم الدولة بتحصيلها بشكل إلزامي دون تقديم مقابل خاص لدفعها، بهدف تحقيق النفع العام (Al-Batrik, 1986, 135).

2 ـ 3 ادوات السياسة الضريبية

تستند السياسة الضريبية على مجموعة من الادوات من اجل تحقيق الاهداف التي اصبحت تعرف من الادبيات الاقتصادية بالنفقات الضريبية.

1. الاعفاء الضريبي: يعني الاعفاء الضريبي هو ميزة تمنحها الحكومة للأفراد او الشركات مما يسمح لهم بعدم فرض الضريبة على دخل معين، اما بشكل دائم أو بشكل مؤقت وذلك ضمن القانون، وتلجأ الحكومة الى الاعفاء الضريبي كأداة تعكس اعتبارات تقررها وفقا مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، يهدف المشرع الضريبي على تشجيع الصادرات من السلع والخدمات (Al-Rubaidi, 2014, 209).
2. التخفيضات الضريبية: يقصد بها تخفيض معدلات الضرائب على القطاع المرغوب في دعمه، مع الحفاظ على أسعار الضرائب ثابتة بالنسبة لبقية الأنشطة الاقتصادية، أو يمكن زيادة الضرائب على بعض الأنشطة بينما تبقى ثابتة بالنسبة للأنشطة التي يراد تشجيعها (Eid, 309).

3. المعدلات التمييزية: يشير ذلك الى انشاء جدول للأسعار الضريبية يتضمن مجموعة من المعدلات المرتبطة بنتائج معينة لعمليات المشروع، ترتبط هذه المعدلات عكسيا بحجم المشروع او بساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تزداد المعدلات تدريجيا عند انخفاض نتائج عمليات الاستثمار والعكس صحيح (Muhammad, 2009, 318).
4. القرض الضريبي: هو حق ضريبي يمكن تحصيله على ضريبة أخرى، ويعتبر امتيازا ضريبيا لفئة معينة من المكلفين الذين يستوفون شروطا خاصة، يهدف هذا القرض إلى تخفيض المبلغ المدفوع من الضريبة، مع مراعاة القواعد الضريبية السارية، يعمل القرض الضريبي على تقليل قيمة الضريبة المستحقة، مما يؤدي إلى تحقيق وفورات ضريبية ثابتة لا تتأثر بسلم الاقتطاع التصاعدي، إذا كان القرض الضريبي أقل من الضريبة المستحقة، يتم طرحه من مبلغ الضريبة، أما إذا كان القرض أكبر من الضريبة الواجب دفعها، فإن المكلف بالضريبة يصبح في وضع قرض قابل للاسترجاع، حيث يسمح له بتعويض الفارق لصالحه (Qadi, 2005, 103-104).
5. امكانية ترحيل الخسائر الى السنوات اللاحقة: تعد تقنية فعالة لاستيعاب آثار الخسائر التي تم تحقيقها في سنة معينة، من خلال تحويلها إلى سنوات لاحقة، مما يساعد على حماية رأس المال المؤسسي من التآكل يمكن ترحيل الخسائر إلى الأمام لتعويض المشروع عن خسائره، إما بشكل مطلق حتى يتم استنفادها بالكامل كما، أو لفترة محددة لا يسمح بعدها بالترحيل، كما يمكن ترحيلها إلى الخلف لمساعدة المشروع على تحسين سيولته، كما هو الحال في السويد والنرويج اللتين تسمحان بترحيل الخسائر إلى الوراء لمدة ثلاث سنوات، وفي الولايات المتحدة يمكن ترحيل الخسائر للخلف لمدة ثلاث سنوات وللأمام لمدة 15 سنة(Al Naghi, 1981, 204).

3 - 3 كفاءة السياسة الضريبية

1. تحقيق العدالة: إن الهدف الأساسي للنظام الضريبي في أي دولة هو تحقيق العدالة، إلى جانب اعتبارات أخرى، وقد اعتقد البعض أن العدالة تعني ضرورة تطبيق ضريبة نسبية، أي أن تكون نسبة الضريبة المفروضة على جميع المكلفين واحدة، بغض النظر عن طبيعة الوعاء الضريبي، يستند هذا الرأي إلى تحقيق المساواة في المعاملة الضريبية بين المكلفين ومنع التمييز في فرض الضرائب عبر تغيير النسبة المطبقة حسب الفئات الاجتماعية ومع أن الضريبة النسبية كانت مناسبة في العصور الماضية، إلا أن العصر الحديث قد أظهر عجزها عن تحقيق العدالة المرجوة، لذا توجه المتخصصون في المالية العامة نحو تبني فكرة الضرائب التصاعدية، بهدف تحقيق عدالة أكبر من خلال التمييز بين المكلفين بناء على قدرتهم على الدفع (Al Janabi, 141).
2. تعزيز النمو الاقتصادي: تعد الضريبة أداة أساسية في الجانب الاقتصادي، حيث تستخدم لجذب الاستثمارات، مما يسهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية في الدول المستضيفة، وبالتالي تعتمد الدول النامية بشكل خاص على جميع الوسائل المتاحة لجذب هذه الاستثمارات، وتعد الحوافز الضريبية من أبرز هذه الوسائل، يشكل هذا الأمر تحديا كبيرا لواضعي السياسات المالية والضريبية في هذه الدول (Awad Allah, 2003, 19)
3. السهولة والوضوح: يجب أن يتناسب اختيار الوعاء الضريبي وأساليب تحديده وجبايته مع ظروف المكلفين، ينبغي أن يحدد موعد تحصيل الضريبة في الوقت الذي يحصل فيه المكلف على الدخل الخاضع للضريبة (Al Janabi, 165).
4. المرونة: يجب أن تكون الضريبة مرنة في يد السلطات بحيث يمكنهم تخفيف أثرها في أوقات الأزمات الاقتصادية وفي فترات الرخاء، يمكنهم زيادة حصيلتها دون التأثير على النشاط الاقتصادي (Al Hamsh, 1985, 130).
5. تحقيق الايرادات: يعد الهدف المالي (التمويلي) أحد أبرز أهداف السياسة الضريبية، حيث تعد الضريبة مصدراً رئيسياً للإيرادات العامة التي تساعد الدولة في تلبية نفقاتها المتنوعة في البداية، كان الهدف من الضريبة، عندما كانت الدولة تقتصر على دور الحارس، يتمحور حول الجوانب المالية البحتة (Nashed, 2006, 130).
6. الاثر على توزيع الدخل: قد تؤدي الضريبة إلى إعادة توزيع الدخل بشكل غير عادل، حيث تستفيد الطبقات الغنية على حساب الطبقات الفقيرة، يحدث هذا بشكل خاص عند فرض ضرائب غير مباشرة، التي تؤثر بشكل أكبر على الفقراء، بينما تؤثر الضرائب المباشرة على الأغنياء ومستوى ادخارهم (Nashed, 2006, 223).

4 - 3 اهمية الضرائب الجمركية في السياسة الضريبية:

1. حماية الصناعات الناشئة: تكون هذه الصناعات صغيرة وغير خبرة، وغير مألوفة بالتكنولوجيا المستخدمة، بالإضافة إلى أن العمال لا يمتلكون الخبرة الكافية، جميع هذه العوامل تدفع الدول إلى اعتماد سياسة الحماية وفرض الضرائب الجمركية على السلع الأجنبية المستوردة المماثلة، بهدف دعم الصناعات المحلية ومواجهة السلع الأجنبية (Salama, 2017, 78).
2. حماية الإنتاج المحلي والعمالة: يؤكد الاقتصاديون الذين يدعمون فرض الضرائب الجمركية أنها ستساهم في تعزيز مستويات الإنتاج المحلي بدلًا من السلع المستوردة، مما سيساعد على زيادة معدلات التوظيف وغيرها من الموارد (Batawih, 2013, 145).
3. تحسين الميزان التجاري: فرض الضريبة الجمركية على الواردات مع الإبقاء على الصادرات كما هي، فمن المتوقع أن تحسن هذه السياسة وضع الميزان التجاري، بشرط أن تكون قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات بعد تخفيضها بالضرائب الجمركية في هذه الحالة، سيتحقق فائض في الميزان التجاري، وهو وضع أفضل من الحالة التي تكون فيها قيمة الواردات أكبر من قيمة الصادرات، مما يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري (Muhammad and Othman, 2019, 24).

4: الإطار النظري والمعرفي للتنويع الاقتصادي

4 - 1 مفهوم التنويع الاقتصادي

التنويع الاقتصادي يشير الى عملية تنموية تتضمن تحولات هيكلية تهدف الى زيادة القدرة الانتاجية للاقتصاد، مما يؤدي الى تعزيز القدرات الانتاجية والتصديرية في القطاعات السلعية والخدمية (Hassan and Shaaban, 2020, 12). يشير التنويع المرتبط بالمشاركة في الإنتاج إلى توزيع الاستثمارات على قطاعات متنوعة من الاقتصاد، وذلك لتقليل مخاطر الاعتماد المفرط على مورد أو قطاع واحد أو عدد قليل من القطاعات، أما الهدف الرئيسي من هذا التنويع، فهو تقليل الاعتماد على قطاع البترول وعائداته، من خلال تطوير اقتصاد غير بترولي وزيادة الصادرات غير البترولية، بالإضافة إلى البحث عن مصادر إيرادات بديلة، وفي الوقت نفسه، يسعى التنويع إلى تقليص دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في عملية التنمية (Marzouq, 2014, 57). كما عرف التنويع الاقتصادي على انه مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى تقليل الاعتماد على عدد محدود من السلع التصديرية، وخاصة تلك التي تتعرض لتقلبات كبيرة، سواء كانت ناتجة عن عوامل داخلية أو سياسات خارجية، تواجه اقتصادات البلدان النامية، وخصوصاً البلدان الريعية العديد من المشكلات مثل انخفاض معدلات النمو، وانعدام القدرة التنافسية في قطاع التصنيع، بالإضافة إلى تأثيرات اقتصادية واجتماعية سلبية تدفع هذه البلدان إلى ضرورة اتباع سياسات التنويع (Marzouq and Saeed, 2021, 248).

4 - 2 أهداف التنويع الاقتصادي

1 ـ تطوير مجالات الاقتصاد المتنوعة: ساهم التنويع الاقتصادي في تعزيز التكامل بين القطاعات الاقتصادية من خلال تقوية الروابط بينها، مما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فالعلاقات الاقتصادية بين القطاعات المختلفة تعد نتيجة مهمة للتنويع، حيث تتجلى في التفاعلات بين فروع القطاع الواحد وبين القطاعات المتنوعة داخل الاقتصاد الوطني، ويعكس هذا التركيز في التخطيط القطاعي عند اتباع استراتيجية التنويع الاقتصادي الجهود المبذولة لتحقيق نمو شامل في أنشطة الاقتصاد الوطني (Al-Shammari and Abdul Razzaq, 2016, 6).

2 ـ تقليل التفاوت في مستوى الناتج المحلي الاجمالي: إن ضعف التنويع الاقتصادي الناتج عن تركيز الإنتاج في مجموعة محدودة من المنتجات، يؤدي إلى تذبذبات ملحوظة في مستويات الناتج المحلي الإجمالي، وقد أظهرت بعض الدراسات أن تقلبات الناتج المحلي وعدم استقرار مستوياته ترتبط عكسيا بمعدل النمو الاقتصادي، وبالتالي فإن تقليل التذبذب في الناتج المحلي الإجمالي من خلال زيادة التنويع الاقتصادي سيساهم في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي (Mahiz and Hussein, 2023, 145).

3 ـ استقرار الموازنة العامة للدولة: من خلال تقليل التبعية المالية للدولة اي التبعية للقطاعات الأولية سواء كانت قطاع نفطي او غير ذلك حيث ان اضافة مجالات انتاجية جديدة من خلال التنويع الافقي او توسيع وتطوير المجالات الانتاجية القائمة من خلال التنويع الرأسي سوف يوفر للاقتصاد مصادر اضافية للدخل القومي والامر الاهم من ذلك ان هذه المصادر تتسم بالاستقرار وعدم تقلبها كما هو الحال في الايرادات المتأتية من الانتاج الأولي الريعي (Fasano, 2003, 2).

4 ـ تحسين قيمة العملة المحلية مقابل العملات الاجنبية: حيث تساهم زيادة الناتج المحلي الاجمالي، التي تعكس ارتفاع الصادرات وانخفاض الواردات في زيادة عائدات البلاد من العملات الاجنبية، كما تؤدي هذه الزيادة الى تقليل الطلب المحلي على العملات الاجنبية لأغراض الاستيراد، مما يزيد من المعروض منها ويعزز قيمة العملة المحلية (Baqa and, Ezz El-Din, 2023, 99).

4 - 3 سياسات التنويع الاقتصادي: قد تتداخل استراتيجية التنمية مع سياسات التنويع الاقتصادي لتشكيل نموذجين رئيسيين، يعتمد النموذج الأول على فلسفة إحلال الواردات، من خلال السيطرة على التخطيط المركزي والتركيز على السوق المحلي وهيكل ميزان المدفوعات لتحديد معالم السياسة الصناعية، تعتبر الحماية الجمركية وتثبيت سعر الصرف من الأدوات الأساسية لبناء اقتصاد وطني غالبا ما يكون مدعوما من القطاع العام(Ismail, 2019, 908).

1 ــ السياسات الاستثمارية: تعد السياسات الاستثمارية التي تعتمدها الدولة من أبرز الآليات لتحقيق التنويع الاقتصادي، كما تهدف هذه السياسات إلى تشجيع الاستثمارات في القطاعات التي يمتلك فيها البلد ميزات تنافسية، وتفتح المجال للاستثمار في القطاع التكنولوجي وتعزيز الصناعات المتطورة، كما تسهم في زيادة عدد الشركاء التجاريين والدخول إلى الأسواق العالمية بقدرات تنافسية نتيجة التنوع وزيادة التكامل القطاعي، مما يعزز استغلال الطاقات الإنتاجية، تساعد هذه السياسات في رفع القيمة المضافة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وتنويع مصادر الدخل، وتوفير فرص عمل، مما يسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والحد من تقلباته (Dahbiah, 2019, 32-33).

2 ــ سياسة الخصخصة: تعد سياسة الخصخصة من السياسات الأساسية التي تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والتنويع الاقتصادي، وتختلف أهميتها من دولة لأخرى، تسهم هذه السياسة في تعزيز دور القطاع الخاص وزيادة فعاليته، وقد برزت الحاجة لتطوير هذا القطاع كونه محركا رئيسيا للنمو الاقتصادي، خاصة في ظل ضعف كفاءة القطاع العام في استغلال الموارد بشكل فعال، بالإضافة إلى تفشي الفساد المالي والإداري في العديد من المؤسسات الحكومية مما أدى إلى إفراغ عملية التنمية من مضمونها الحقيقي، إن تعزيز مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي يعزز قدرة الاقتصاد الوطني على تلبية احتياجات الأنشطة الإنتاجية المختلفة ومواجهة زيادة الاستهلاك المحلي(Hassan and Shaaban, 2020,114-117).

3 ــ سياسات الاستثمار الاجنبي المباشر: أولت العديد من دول العالم أهمية كبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يعتبر أحد الأسس الرئيسية للبنية الاقتصادية وحجر الزاوية في تطوير الاقتصاد الوطني، كما يعد من الركائز الأساسية للنمو الاقتصادي،

نظرا لدعمه الادخار المحلي وزيادته في الطاقة الإنتاجية للدولة، بالإضافة إلى ذلك، يعتبر مصدرا للتكنولوجيا الحديثة والمهارات الإدارية والتنظيمية، يمكن أن يسهم الاستثمار الأجنبي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى دوره الفعال في خدمات التنمية الاقتصادية وتخفيف أعبائها، كما يساهم في تعزيز الادخار وتوسيع التجارة الخارجية وتوفير الوظائف وتعزيز الاندماج، لتحقيق أهداف الاستثمار الأجنبي في تصحيح الوضع الاقتصادي وزيادة مصادر الدخل من أجل تنويع الاقتصاد(Hassan and Shaaban, 2020, 117-121).

4 - 4 مؤشرات التنويع الاقتصادي

1 ـ معدل ودرجة التغير الهيكلي: يقيس هذا المؤشر درجة التنويع الاقتصادي من خلال حساب مساهمة القطاعات الاقتصادية، خاصة القطاعات الأولية مثل النفط والغاز والمعادن، تشير النتائج إلى انخفاض مستوى التنويع في الاقتصاد المحلي، عند تطبيق هذا المؤشر على الاقتصاد العراقي، يتضح أن هناك انخفاضاً كبيراً وخطيراً في درجة التنويع، حيث يسهم قطاع النفط الخام بنسبة مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، كلما زادت مساهمة القطاعات الإنتاجية، وخاصة الصناعة، في تكوين الناتج المحلي، كان ذلك دليلا على ارتفاع درجة التنويع الاقتصادي، وعلى العكس إذا انخفضت نسبة مساهمة هذه القطاعات في ظل ارتفاع مساهمة القطاعات الأخرى، فإن ذلك يشير إلى مستوى تنوع اقتصادي منخفض جداً (Maala and Salman, 2016, 332).

2 ـ نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي: يمثل ارتفاع الأهمية النسبية لمساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً هاماً لقياس درجة التنويع الاقتصادي، ويمكن الاستدلال على هذا المؤشر من خلال النسب المذكورة أدناه (Economic and Social Commission for Western Asia, 2001, 12).

أ ـ تطورت نسبة مساهمة كل من القطاع العام والخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، ويعكس نمو مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي زيادة في درجة تنويع الاقتصاد وتطوره.

ب ـ تساهم كلا من القطاعين العام والخاص في التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت، وكلما زادت مساهمة القطاع الخاص في هذا التراكم، كان ذلك مؤشراً على تنويع الاقتصاد واستغلال موارده بكفاءة أكبر.

ج ـ توزيع ملكية الأصول بين القطاعين العام والخاص يشير إلى أن زيادة حصة القطاع الخاص في الملكية تعكس أهمية أكبر له في النشاط الاقتصادي الكلي، مما يسهم في تعزيز تنوع الاقتصاد.

3 ـ نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية الى الصادرات الوطنية**:** يعتبر هذا المؤشر من الأدوات الأساسية لقياس مستوى التنويع الاقتصادي في الدول النفطية، فكلما زادت نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في إجمالي الصادرات، دل ذلك على ارتفاع مستوى التنويع الاقتصادي، على العكس إذا كانت الصادرات النفطية تشكل نسبة كبيرة جداً من مجموع الصادرات، فإن ذلك يشير إلى انخفاض مستوى التنويع الاقتصادي وزيادة التركيز على سلعة النفط في الصادرات (Economic and Social Commission for Western Asia, 2001, 13).

4 ـ نسبة مساهمة الايرادات النفطية الى الايرادات الكلية: يشير هذا المؤشر إلى تطور الإيرادات النفطية مقارنة بالإيرادات الإجمالية، حيث كلما زادت نسبة الإيرادات النفطية في مجموع الإيرادات العامة، دل ذلك على أن الاقتصاد يعتمد بشكل أساسي على قطاع النفط (Abdelkader and Mohamed, 2021, 1763).

5 ـ التوزيع الهيكلي للعمالة على القطاعات الاقتصادية: وضح هذه المؤشر درجة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في امتصاص أو تشغيل الأيدي العاملة، كلما كانت القوى العاملة موزعة بشكل مناسب على مختلف القطاعات، دل ذلك على وجود تنوع معين، على سبيل المثال في بعض الدول النامية تكون نسبة العاملين في قطاع الزراعة مرتفعة رغم انخفاض الأهمية النسبية لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، مما يدل على تدني إنتاجيته، بالمقابل يساهم القطاع النفطي بأعلى نسبة في الناتج المحلي الإجمالي، ولكنه يسجل انخفاضًا ملحوظًا في مساهمته في تشغيل الأيدي العاملة. كما أن القطاع الخدمي غالبًا ما يسهم بشكل كبير في تشغيل الأيدي العاملة، ولكنه يتميز بانخفاض إنتاجيته، وذلك يعود إلى ضعف القطاع الصناعي في هذه الدول وعدم قدرته على توفير فرص العمل المطلوب (Rizk, 2009, 11).

المبحث الثاني: تطور مؤشرات الضرائب الجمركية والتنويع الاقتصادي في العراق للمدة 2004 ــ 2023

5 - تطور مؤشرات الضرائب الجمركية وكفاءة النظام الضريبي في العراق للمدة 2004 ـ 2023

1 - 5 تطور مؤشرات الضرائب الجمركية في العراق للمدة 2004-2023

تعد الضريبة الجمركية احد انواع الضرائب غير المباشرة تفرض على كل ما يخص انتقال السلع والخدمات من الدولة أو اليها عبر الحدود ، وذلك بهدف تشجيع وحماية الصناعات المحلية الناشئة، اما الضرائب الجمركية على الصادرات فتلجا اليها الدولة لمنع تصدير السلع المحلية الذي تحظى بأهمية كبيرة في الاسواق المحلية ، وتحقق الضرائب الجمركية حصيلة جيدة للخزينة ومصدر مهم من مصادر ايرادات الدولة، ففي عام 1957 صدر قانون التعريفة الجمركية رقم (7) لسنة (1957) المعدل، وقد تم ايقاف العمل به واستبدلت الضريبة الجمركية بضريبة اعمار العراق التي فرضت بموجب أمر سلطة الائتلاف المؤقت رقم (28) لسنة (2003) الذي فرض مبلغ (5%) على اجمالي الاستيرادات عدا الغذاء والدواء اذ يختص قانون الجمارك بتوضيح الاحكام العامة الضريبية اما قانون التعريفة الجمركية فيبين اقسام السلع المختلفة وطبيعة الضريبة المفروضة لكن في الوقت الحاضر وبسبب تحسن الدخول انتفت الحاجة الى مثل هذه الضريبة (Ahmad and Alwan, 2012, 155). وعلى الرغم من إجراء تعديلات عدة على القانون السابق إلا انه بموجب أمر سلطة الائتلاف المؤقتة لسنة (2004) تم الاستعاضة عن الضريبة الجمركية واستحداث ضريبة أعمار العراق وفرضت ابتداء من (15) نيسان 2004 على كل البضائع المستوردة إلى العراق من

بلدان العالم، إلا ما أستثني منها بموجب هذا الأمر، وتفرض بنسبة (5) من قيمة البضائع الخاضعة للضريبة ويستعمل مردود هذه الضريبة لمساعدة الشعب العراقي على أعاده بناء العراق ودعم جهوده (Hassan and Khadir, 2013, 47).

جدول (1) تطور الضرائب الجمركية في العراق للمدة 2004 – 2023 (مليون دينار عراقي)

السنة	ضريبة الجمركية 1	معدل التغير السنوي 2	الايراد الضريبي 3	نسبة مساهمة الضرائب الجمركية في الايراد الضريبي 4
2004	81020	——	159644	50.75
2005	118176	45.87	495282	23.86
2006	219032	86.13	591229	37.05
2007	229076	4.93	1228336	18.65
2008	376539	64.02	985837	38.19
2009	590688	56.69	3334809	17.71
2010	507341	-14.35	1532438	33.11
2011	373943	-26.29	1783593	20.97
2012	480850	28.61	2633357	18.26
2013	541633	12.91	2876856	18.83
2014	419866	-22.61	1885127	22.27
2015	396400	-5.21	2015010	19.67
2016	983221	147.06	3861896	25.46
2017	1644759	80.12	6298272	26.11
2018	1613711	21.95	5686210	28.38
2019	896889	-30.14	4014500	22.34
2020	829815	-8.72	4718200	17.59
2021	956271	-2.72	4536242	21.08
2022	807662	-9.01	3911397	20.65
2023	1041368	-14.48	5913188	17.61
معدل النمو المركب	**%13**		**%19.79**	

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على وزارة المالية، الهيئة العامة للضرائب

ـ استخراج العمود رقم (2) من قبل الباحث بالاعتماد على المعادلة الاتية

ـ معدل التغير السنوي = (السنة الحالية – السنة السابقة / السنة السابقة) X 100

ـ استخراج العمود رقم (5) من قبل الباحث بالاعتماد على المعادلة الاتية

ـ نسبة الاسهام = (المتغير الجزئي / المتغير الكلي) X 100

يتبين من الجدول (1) زيادة حجم الايرادات الضريبية الجمركية ،اذ ارتفعت من حوالي (81020) مليون دينار عام 2004 الى حوالي (1041368) مليون دينار عام 2023 ، وبمعدل نمو مركب بلغ (13%) وهذا يعود الى ارتفاع حجم الضرائب الجمركية بالدرجة الاساس بعد رفع الحصار الاقتصادي عن العراق بعد عام 2003 وفتح باب الاستيراد على مصراعيه، بعد ان تعرض الاقتصاد العراقي للازمة المالية العالمية وتأثيراتها على النمو الاقتصادي وحجم الانفاق العام، دخل الاقتصاد في حالة من التشاؤم وانخفاض الطلب الكلي، وقد إثر ذلك بدوره على حجم الواردات وحركة المبيعات المحلية، مما ادى الى تراجع ايرادات الضرائب الجمركية ليسجل في عام 2010، لتبلغ تلك الايرادات (507341) مليون دينار بمعدل تغير سنوي سالب بلغ (14.11-%)، مقارنة بعام 2009. واستمر انخفاض ايراد الضرائب الجمركية عام 2011 لتبلغ تلك الإيرادات (373943) وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (26.29-%)، لكن سرعان ما ارتفعت تلك المؤشرات بفعل تحسن واستقرار الوضع الاقتصادي في البلاد حتى عام 2014 انخفضت الإيرادات الضريبية الجمركية لتبلغ تلك الإيرادات (419866) بمعدل نمو سنوي بلغ (22.48-%) واستمر الانخفاض لعام 2015، وارتفعت بعدها وصولا الى بوادره ازمة انخفاض اسعار النفط في عام 2018 وتظاهرات تشرين عام 2019 وتداعيات جائحة كورونا الامر الذي انعكس سلبا على الايرادات الضريبية مما أدى الى تراجع إيرادات الضريبة حتى عام 2023 اذ بلغ (1041368) مليون دينار بمعدل تغير سنوي سالب بلغ (14.48-). يلاحظ من الشكل (1) ان الضرائب الجمركية خلال مدة الدراسة نسبة مساهمتها في الايراد الضريبي اذ سجلت بنسبة 50.75% عام 2004 الى حوالي 17.61% عام 2023.

الشكل (1) نسبة مساهمة الضرائب الجمركية في العراق للمدة 20004 – 2023

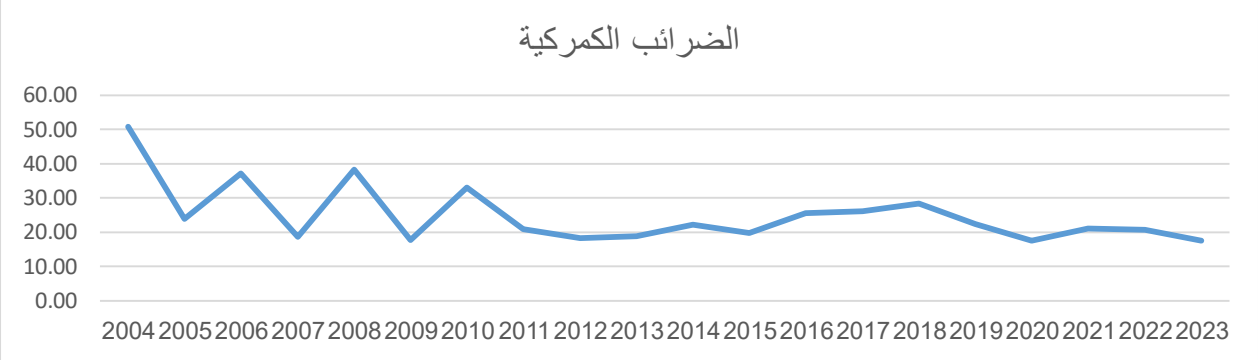

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

2 - 5 تطور مؤشرات كفاءة النظام الضريبي في العراق للمدة 2004-2023

1 - 2 - 5 مؤشر الطاقة الضريبية: يمثل مؤشر الطاقة الضريبية من اهم المؤشرات التي تقيس مدى كفاءة النظام الضريبي في اي اقتصاد، المؤشر يحسب كدالة لمتوسط دخل الفرد ودرجة الانفتاح الاقتصادي، تشير الدراسات إلى أهمية الحفاظ على متوسط دخل الفرد كمحدد للطاقة الضريبية، كلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر، زادت كفاءة النظام الضريبي، حيث تعكس الطاقة الضريبية بشكل دقيق أقصى قدرة ممكنة للحكومة في تحقيق الإيرادات من الضرائب المفروضة، وذلك في ظل الإمكانات المحدودة للدخل القومي والاعتبارات الاجتماعية للمكلفين، وقد حدد "كولن كلارك" المستوى المعياري لهذا المؤشر بحوالي 25 كحد أقصى، فإذا كانت قيمة المؤشر أقل بكثير من ذلك، فإن ذلك يدل على ضعف كفاءة النظام الضريبي(Kamash, 2010, 157).

جدول (2) احتساب مؤشر الطاقة الضريبية في العراق للمدة 2004 – 2023 (مليون دينار عراقي)

السنة	نصيب الفرد من الدخل 1	درجة الانفتاح الاقتصادي 2	الطاقة الضريبية 3
2004	**1.96**	**106.75**	22.42
2005	**2.63**	**94.35**	20.84
2006	**3.27**	**75.56**	18.46
2007	**3.75**	**68.81**	17.60
2008	**5.13**	**75.38**	18.43
2009	**4.12**	**72.49**	18.07
2010	**4.98**	**69.07**	17.63
2011	**6.51**	**71.45**	17.94
2012	**7.43**	**72.95**	18.13
2013	**7.79**	**66.90**	17.36
2014	**7.19**	**62.52**	16.80
2015	**6.43**	**52.84**	15.57
2016	**6.1**	**48.58**	15.03
2017	**5.6**	**54.67**	15.80
2018	**6.7**	**56.30**	16.01
2019	**7.9**	**56.74**	16.07
2020	**8.3**	**54.35**	15.76
2021	**5.9**	**55.64**	15.93
2022	**5.5**	**67.02**	17.37
2023	**5.6**	**66.18**	17.27
معدل النمو المركب	**5.6**	**67.4**	**17.4**

المصدر من اعداد الطالب بالاعتماد على وزارة التخطيط، قسم الحسابات القومية، سنوات متعددة

ـــ التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي، سنوات متعددة

ـــ احتسبت الطاقة الضريبية من خلال المعادلة الاتية

الطاقة الضريبية = 8.86+0.0002 X نصيب الفرد من الدخل + 0.127 Xالانفتاح الاقتصادي

يتضح من الجدول (2) ارتفاع مستمر وبشكل تدريجي في مستوى نصيب الفرد من الدخل الفرد خلال المدة 2004 – 2023 اذ ارتفع من حوالي (1.96) مليون دينار عام 2004 الى حوالي (5.6) مليون دينار عام 2023 وبمعدل نمو مركب بلغ (5.6%) وهذا يعود الى ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي نتيجة رفع الحصار الاقتصادي وعودة الصادرات النفطية الى السوق الدولية الامر الذي انعكس ايجابيا على متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، فيما شهدت درجة الانفتاح الاقتصادي في العراق

تقلبات واضحة تارة باتجاه الارتفاع وتارة اخرى باتجاه الانخفاض، ولكن بشكل عام فقد انخفضت درجة الانفتاح الاقتصادي من حوالي (106.75) مليون دينار عام 2004 الى حوالي (66.18) مليون دينار عام 2023 وبمعدل نمو مركب بلغ (67.4).
كما يتضح من الجدول (2) والشكل (2) بان الطاقة الضريبية شهدت انخفاضا تدريجيا منذ بداية المدة، اذا انخفضت من حوالي (22.42) عام 2004 الى حوالي (17.27) عام 2023 الامر الذي يشير الى انخفاض كفاءة النظام الضريبي في العراق، اذ كانت في بداية المدة تعبر عن كفاءة النظام الضريبي ولكن مع تطور الاعتماد على القطاع النفطي بدأ مؤشر الطاقة الضريبية بالانخفاض تدريجيا، ليبتعد كثيرا عن المستوى المعياري المحدد (25) وفقا ل "كولن كلارك" وبذلك تعد تلك النسبة مؤشرا على انخفاض كفاءة النظام الضريبي في العراق المفروضة في ظل امكانيات الدخل القزمي من جهة والاعتبارات الاجتماعية للمكلفين من جهة اخرى. لكن لو تم النظر الى متوسط نسب مؤشر الطاقة الضريبية كدالة من متوسط دخل الفرد ودرجة الانفتاح الاقتصادي بلغت (15.4) خلال المدة 2004 – 2023 وعلية فان هذه النتيجة وفقا لحجم الاقتصاد العراقي وطبيعة مصادر دخله تعد مرتفعة نوعا ما، لكنها تؤشر الى انها سائر نحو تدني مستويات الادارة الضريبية وسياستها غير الكفؤة التي ثبطت من امكانات تنويع مصادر الدخل القومي والنهوض في واقع الادارة الضريبية وتحصيلاتها.

الشكل (2) تطور مؤشر الطاقة الضريبية في الاقتصاد العراقي للمدة 2004 – 2023

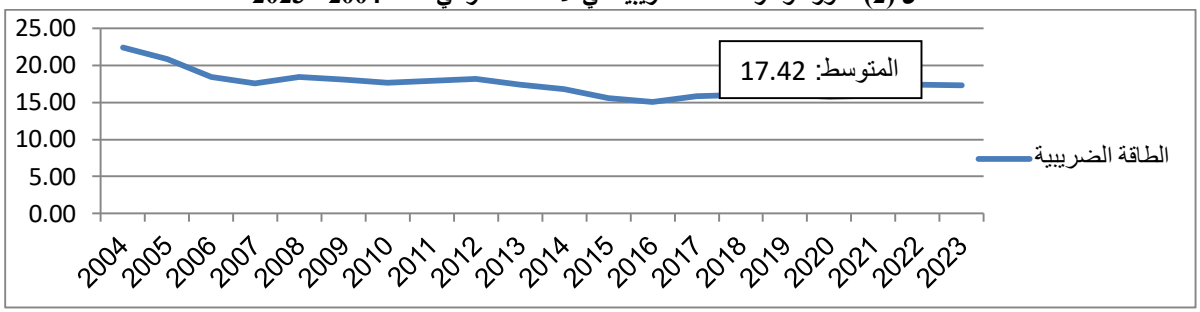

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2).

2 - 2 - 5 مؤشر العبء الضريبي: يساعد مؤشر العبء الضريبي في تحديد النسبة المقتطعة من الناتج المحلي الإجمالي والتي تحول إلى الدولة بشكل إلزامي على هيئة ضرائب، وذلك لتحقيق الأهداف المرجوة مثل تمويل الميزانية الحكومية أو إعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع، وبالتالي، يعتمد توزيع عبء الضريبة على كيفية فرضها، وهيكل أسعارها، ومعايير تحديد القاعدة الضريبية، ومدى شمولها، بينما يحدد القانون الشخص المكلف بدفع الضريبة، فإن هذا الشخص غالباً ما ينقل عبء الضريبة إلى شخص آخر، ليصبح الأخير هو المكلف الفعلي الذي يتحمل العبء في النهاية (Hassan, 2023, 205).

جدول (3) تطور مؤشر العبء الضريبي في الاقتصاد العراقي للمدة 2004 – 2023 (مليون دينار عراقي)

السنة	الايراد الضريبي 1	الناتج المحلي الإجمالي 2	العبء الضريبي: 2/1 3
2004	159644	53235358.7	0.30
2005	495282	73533598.6	0.67
2006	591229	95587954.8	0.62
2007	1228336	111455813	1.10
2008	985837	157026062	0.63
2009	3334809	130642187	2.55
2010	1532438	162064566	0.95
2011	1783593	217327107	0.82
2012	2633357	254225491	1.04
2013	2876856	273587529	1.05
2014	1885127	266332655	0.71
2015	2015010	194680972	1.04
2016	3861896	196924142	1.96
2017	6298272	221665710	2.84
2018	5686210	268918874	2.11
2019	4014500	276157867.6	1.45
2020	4718200	**215661516.5**	2.19
2021	4536242	**301152818.8**	1.51
2022	3911397	**383064152.3**	1.02
2023	**5913188**	**330046390.6**	1.24
المتوسط			**1.32**

المصدر اعداد الباحث بالاستناد على بيانات وزارة المالية، الهيئة العامة للضرائب، قسم التخطيط والمتابعة، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء.

ـــ احتسب العبء الضريبي من قبل الباحث بالاعتماد على المعادلة الاتية:

العبء الضريبي = (الايرادات الضريبية / الناتج المحلي الاجمالي) 100x

يتضح من الجدول (3) والشكل (3) أن مؤشر العبء الضريبي في الاقتصاد العراقي شهد ارتفاعاً مستمراً خلال فترة الدراسة، حيث سجل زيادة بمقدار أحد عشر ضعفاً بين بداية ونهاية المدة، مرتفعاً من حوالي (0.30) في عام 2004 إلى نحو (1.79) في عام 2023، بمعدل نمو مركب بلغ (27.73 %) ومتوسط نسب بلغ (1.32%). ورغم ذلك، كان العبء الضريبي في العراق منخفضاً جداً خلال الفترة من (2004 إلى 2014)، حيث لم تتجاوز متوسط نسبته (1.39%). إذ كانت النسبة (0.30%) في عام 2004 وهي أدنى نسبة، لتبدأ بعدها نسبة العبء الضريبي بالارتفاع التدريجي مع تذبذب بين (0.30%) و(0.95%)، حتى بلغت أعلى نسبة في عام 2017، حيث وصلت إلى (4.84%) نتيجة فرض ضرائب جديدة مثل ضريبة الهاتف النقال وضريبة الدخل على شركات النفط. يعكس هذا الارتفاع في قيمة المؤشر زيادة مستمرة في العبء الذي يتحمله المكلفون بدفع الضريبة، مما قد يسبب آثاراً سلبية اجتماعية واقتصادية، وقد يدفع البعض إلى التهرب الضريبي. وعند مقارنة نسبة الطاقة الضريبية البالغة (17.4%) مع متوسط العبء الضريبي البالغ (1.32%)، نجد تباعداً كبيراً بين المؤشرين، مما يدل على انخفاض كفاءة النظام الضريبي في الاقتصاد العراقي، حيث يتحمل المكلفون عبئاً كبيراً في ظل عدم قدرة الدولة على جباية الضرائب والاستفادة من الطاقة الضريبية المتاحة.

الشكل (3) تطور مؤشر العبء الضريبي في الاقتصاد العراقي للمدة 2004 – 2023

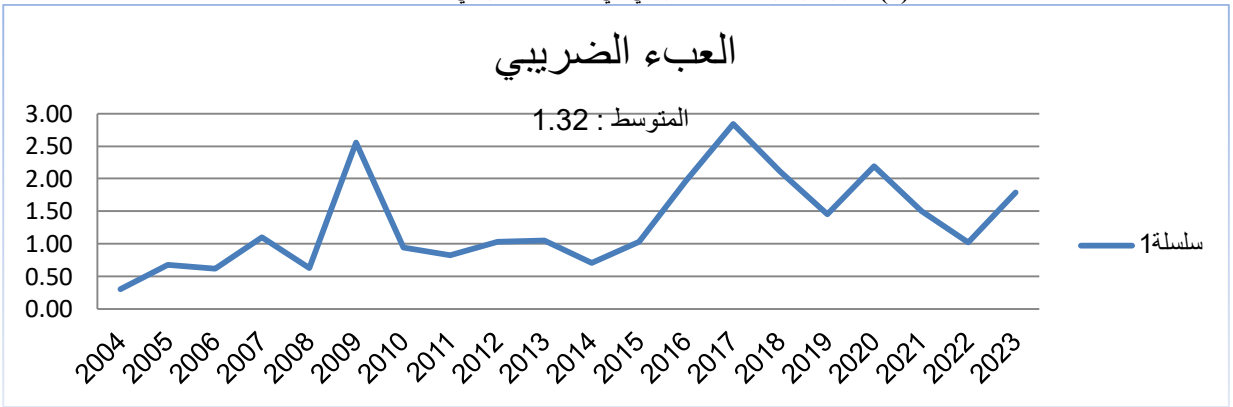

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3).

3 - 2 - 5 مؤشر الجهد الضريبي: توضح قيم الجهد الضريبي فعالية النظام الضريبي إذ يعتبر النظام فعالاً عندما تكون نسبة الجهد الضريبي قريبة من الواحد، إذا انخفضت هذه النسبة عن الواحد، فهذا يشير إلى ضعف استغلال الطاقة الضريبية، في المقابل، إذا ارتفعت النسبة فوق الواحد، فإن ذلك يدل على أن الأفراد يتحملون عبئاً ضريبياً كبيراً، يستخرج الجهد الضريبي من خلال قسمة العبء الضريبي على الطاقة الضريبية(Ali and Al-Shafie, 2020, 24).

تظهر البيانات في الجدول (4) أن نسب الجهد الضريبي في العراق خلال المدة (2004 – 2023) تتراوح بين (0.01 و0.18)، مما يشير إلى أنها كانت بعيدة جداً عن الواحد الصحيح. وهذا يعكس انخفاض كفاءة النظام الضريبي في العراق، حيث لم يتمكن النظام من استغلال الطاقة الضريبية بشكل فعال. وقد أدى ذلك إلى فقدان إيرادات ضريبية كان من الممكن أن تساهم في دعم النفقات الحكومية، وبالتالي تبرز الحاجة إلى استبدال بعض الضرائب الحالية بضرائب أكثر فعالية، مما يمكن أن يعزز الإيرادات الضريبية ويدعم الموازنة العامة بشكل أفضل.

جدول (4) تطور الجهد الضريبي في الاقتصاد العراقي للمدة 2004 – 2023

السنة	العبء الضريبي1	الطاقة الضريبية2	الجهد الضريبية 3
2004	0.30	22.42	0.01
2005	0.67	20.84	0.03
2006	0.62	18.46	0.03
2007	1.10	17.60	0.06
2008	0.63	18.43	0.03
2009	2.55	18.07	0.14
2010	0.95	17.63	0.05
2011	0.82	17.94	0.05
2012	1.04	18.13	0.06
2013	1.05	17.36	0.06
2014	0.71	16.80	0.04
2015	1.04	15.57	0.07
2016	1.96	15.03	0.13
2017	2.84	15.80	0.18
2018	2.11	16.01	0.13
2019	1.45	16.07	0.09

0.14	15.76	2.19	**2020**
0.09	15.93	1.51	**2021**
0.06	17.37	1.02	**2022**
0.10	17.27	1.79	**2023**
0.08	**المتوسط**		

المصدر: اعاد الباحث بالاعتماد على جدولين (2) و (3)

ـ احتسب مؤشر الجهد الضريبي من قبل الباحث بالاعتماد على المعادلة

ـ الجهد الضريبي = العبء الضريبي / الطاقة الضريبية

الشكل (4) تطور مؤشر الجهد الضريبي في الاقتصاد العراقي للمدة 2004 – 2023

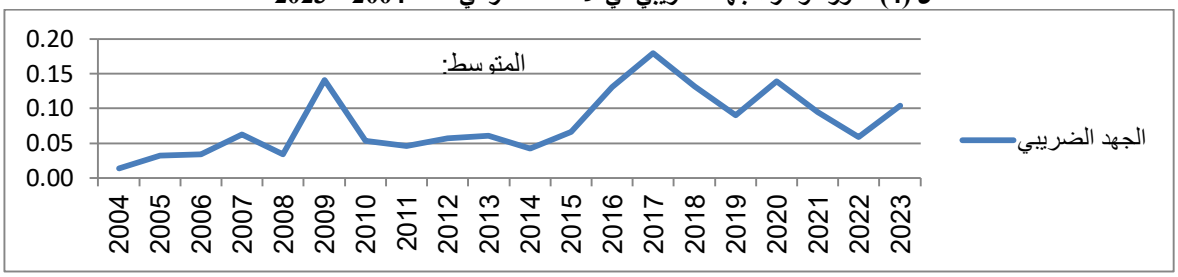

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4)

6 تطور مؤشرات التنويع الاقتصادي في العراق للمدة 2004 – 2023

6 - 1 الناتج المحلي الإجمالي: يعتبر الناتج المحلي الإجمالي أحد المؤشرات الرئيسية التي تعكس مستوى الأداء الاقتصادي للدولة، يعد تحليل نمو الناتج وهيكله القطاعي من النقاط الأساسية لفهم التنويع الاقتصادي ومعالجته، يستخدم الناتج المحلي الإجمالي كأحد أهم المؤشرات في صياغة السياسات الاقتصادية وإجراء المقارنات على المستويين الدولي والمحلي، كما يظهر تطور ونمو الناتج المحلي الإجمالي كاتجاه عام، كفاءة الاقتصاد وتحسن مستوى المعيشة، مما يجعله مقياسا للرفاهية، يتركز هدف التنمية في الدول النامية على إجراء تغييرات هيكلية وخلق توازن بين قطاعات الاقتصاد الوطني، مما يعكس بنية الناتج المحلي الإجمالي على مر الزمن وأهمية مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوينه(Hussein, 2021, 167). من خلال الجدول (5) يتضح ان معدلات نمو الناتج المحلي كانت متقلبة نتيجة الظروف الاقتصادية والسياسية والامنية التي تعرض لها العراق خلال مدة الدراسة (2004 ــ 2023)، اذ ارتفع الناتج بالأسعار الجارية من حوالي (53235358.7) مليون دينار في عام 2004، الى حوالي (330046390.6) مليون دينار عام 2023 بمعدل نمو مركب بلغ (9.55%)، في عام 2014 نظرا لتراجع اسعار النفط في عام 2013 واستمرارها بهذا التراجع وبشكل حاد، فضلا عن الاوضاع الاقتصادية المتردية، اي ضعف الانتاجية وعدم مرونة الجهاز الانتاجي او بعبارة اخرى افتقاد لسياسة تنويع مصادر الدخل، وتفشي ظاهرة الفساد الاداري والمالي وزيادة النفقات العسكرية بسبب الحرب على الارهاب، فضلا عن تفاقم أزمة النازحين من المحافظات التي يسيطر عليها التنظيم الارهابي (داعش) الذي الحق الضرر بالاقتصاد غير النفطي بواسطة تدمير البنى التحتية والأصول (Central Bank of Iraq, 2014, 15). وايضا تعطيل الحركة التجارية وتدهور ثقة المستثمرين، وعلى الرغم من الظروف الصعبة التي يعاني منها العراق بالحرب مع تنظيم الارهابي وتراجع اسعار النفط. لكن الاقتصاد العراقي يشهد خلال عام 2015 كسادا وركودا واضحا في معظم الاقطاعات الاقتصادية نتيجة للانخفاض الحاد الذي تشهده الاسواق العالمية في اسعار النفط، والامر الذي جعل اقتصاد العراق امام تحدي صعب بسبب ازمة اقتصادية حقيقية ناجمة عن ريعية اقتصاده من خلال اعتمادا على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات، اذ ان تعتمد بنحو 95% على مورد النفط (Central Bank of Iraq, 2015, 16). وانخفاض نشاط النفط الخام بنسبة (44.90-%)، بتراجع في معدل نمو بنحو (21.91-%) عام 2020، قد شهد انخفاضا ملموسا اذ كان لجائحة كورونا وانخفاض اسعار نفط الخام العالمي (Central Bank of Iraq, 2020, 12). كذلك انخفضت قيمة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة بنحو (13.84-%) عام 2023، مقارنة بعام 2022 بنسبة (27.20%) ويعزى ذلك الى انخفاض نشاط النفط الخام بنسبة (32.58-%).

6 - 2 الصادرات: يعد هذا المؤشر من العوامل الرئيسية التي تعكس درجة الانفتاح الاقتصادي للدولة على الخارج، يتم حسابه عبر قسمة إجمالي الصادرات السنوية على إجمالي الناتج المحلي للبلد في السنة المعنية، تختلف قيم هذا المؤشر، حيث تشير القيم العالية إلى أن الدولة تخصص جزءا كبيرا من إنتاجها لأغراض التصدير، مما يدل على اندماجها في المجتمع العالمي وتكوين علاقات ترابطية مع دول أخرى، بالمقابل تشير القيم المنخفضة إلى مستويات أقل من النمو الاقتصادي، حيث قد تؤثر عوامل أخرى مثل الكثافة السكانية العالية على زيادة الطلب المحلي، مما يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الداخلي مع وجود إمكانيات اقتصادية محدودة وبالتالي انخفاض قيمة المؤشر، أن الاعتماد على هذا المؤشر بمستويات مرتفعة دون النظر إلى نوعية الصادرات يمكن أن يكون مضللاً، فبينما تعتبر الصادرات من السلع الصناعية إيجابية، قد تكون المشكلة في حال كانت معظم الصادرات من السلع الأولية (Aqrawi, 2015, 215). ومن خلال النظر الى الجدول (5) والشكل البياني (5) يظهر لنا الاعتماد الكبير لصادرات الاقتصاد العراقي على ما يصدر من النفط الخام ومنتجاته وبنسب عالية جداً في إجمالي الصادرات، حيث بلغ المعدل العام المساهمة الصادرات النفطية (99.61%) الى إجمالي الصادرات للمدة (2004 – 2023). وهذه النسبة المرتفعة لا تدل على انخفاض وإنما انعدام التنويع الاقتصادي في الاقتصاد العراقي، في حين نجد ان نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية

من اجمالي الصادرات لا تشكل الا نسبة ضئيلة جدا لا تتعدى (1%) وتبلغ نسبة المساهمة (0.39%) الى اجمالي الصادرات للمدة (2004 –2023)، ويمكن ملاحظة الجدول (5) الذي يشير الى ان قيمة اجمالي الصادرات قد ارتفعت من حوالي (25877930) مليون دينار عام 2004 الى حوالي (131273540.8) مليون دينار عام 2023 وتعود الزيادة المتحققة في قيم الصادرات خلال مدة (2004 – 2023)، بمعدل نمو المركب (**8.45%**) بسبب رفع العقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة على العراق وارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية، اذ نلاحظ تأثر اجمالي الصادرات بالتغير الحاصل في الصادرات النفطية هي المحدد الاساس لنمو اجمالي الصادرات.

3 - 6 الاستيرادات: توجد فجوة كبيرة بين الصادرات والاستيرادات في الاقتصاد العراقي، حيث تعتمد السوق العراقية بشكل كبير على الاستيرادات نتيجة لزيادة الطلب المحلي بمعدلات تفوق نمو الإنتاج المحلي من السلع، سواء كانت استهلاكية أو استثمارية. هذا الأمر يدفع إلى استيراد هذه السلع لسد الفجوة، يعود السبب في ارتفاع الاستيرادات على حساب الصادرات إلى ضعف السياسات الاقتصادية بشكل عام والتجارية بشكل خاص، مما أثر سلبا على الصناعة المحلية والاقتصاد الكلي، وجعل السلع العراقية تفقد قدرتها التنافسية في الأسواق الأخرى(Hussein, 2021, 169). يتسم الاقتصاد العراقي بالاعتماد على السلع المستوردة من الخارج، ونظراً لعدم توافر القوة اللازمة لتحفيز الإنتاج المحلي، ينقسم هيكل الاستيراد إلى استيرادات نفطية واستهلاكية ورأسمالية، كما هو موضح في الجدول (5) والشكل البياني (5) في عام 2004، بلغت قيمة الاستيرادات (30952241.9) مليون دينار، إلا أنها انخفضت إلى (27002831) مليون دينار في عام 2007 نتيجة لتدهور الوضع الأمني. شهد العراق تراجعا في الطلب على السلع، تلاه ارتفاع حاد في الاستيرادات بين عامي 2008 و2013. يعزى ذلك إلى زيادة القوة الشرائية والطلب الاستهلاكي نتيجة لزيادة العمالة والدخل، بالإضافة إلى ضعف هيكل الإنتاج المحلي، مما أدى إلى زيادة الاستيرادات من الخارج. كما انخفضت قيمة الاستيرادات بسبب التأثير المزدوج لانخفاض أسعار النفط والتوترات الأمنية، حيث بلغت (64556392.4) مليون دينار في عام 2014، مع استمرار في الانخفاض حتى عام 2016 وصل الانخفاض إلى (43706745) مليون دينار ومع ذلك حدثت زيادة في عام 2019، حيث ارتفعت الاستيرادات إلى (59103449.6) مليون دينار، بسبب زيادة الدعم الحكومي للعاطلين عن العمل عقب احتجاجات أكتوبر من نفس العام. مما أدى إلى زيادة الطلب المحلي لم تكن دافعا لدخول مثل هذه المجالات، الامر الذي انعكس في بقاء الطاقات الإنتاجية ثابتة، وبالتالي الاعتماد على السوق الخارجي لسد العجز في المعروض السلعي (Ministry of Planning, 2022, 105). لكن زيادة إجمالي الاستيرادات في عام 2020 بشكل ضئيل مقارنة في عام 2019، نتيجة للأزمة الصحية العالمية، مما أثر سلبًا على عائدات النفط وأدى إلى إغلاق المعابر الحدودية وتقليص الحركة الشخصية بسبب فرض الحظر الصحي، لتصل قيمة الاستيرادات إلى (59416853.2) مليون دينار. وبعد ذلك حدثت زيادة بلغت (60210689) مليون دينار عام 2021 واستمرت قيمة الاستيرادات (87154153.6) مليون دينار عام 2023.

4 - 6 الإيرادات العامة: ترتبط الإيرادات العامة ارتباطا وثيقا بهيكل الإنتاج ومستوى التجارة، حيث يشكلان الأساس الرئيسي للإيرادات الضريبية وشبه الضريبية. فعندما تتركز القاعدة الإنتاجية والتجارة الخارجية لدولة ما على عدد محدود من القطاعات والأنشطة والمنتجات، فإن ذلك يؤدي إلى تقليص عدد المصادر المالية المتاحة، مما يزيد من احتمالية تعرض الموازنة العامة للاختلالات، والعكس صحيح(Khaira, 2020, 38). ويشير جدول (5) الى تنامي قيم الاجمالية للإيرادات الحكومية العامة، اذ اتخذت الايرادات العامة مسارا متصاعدا وبصورة مستمرة خلال مدة الدراسة (2004 – 2023)، فقد بلغت الايرادات العامة (32982739) مليون دينار عام 2004، الى حوالى (135681266) مليون دينار عام 2023، بينما انخفض حجم الايرادات العامة عام 2009، رجع سبب هذا الانخفاض الى حدوث الازمة المالية والتي ادت الى تراجع اسعار النفط المصدر نتيجة لتراجع الطلب علية، ومن ثم ارتفعت الايرادات العامة خلال السنوات اللاحقة حتى عام 2012، ليتراجع اجمالي الايرادات العامة عام 2013 ، واستمر الانخفاض خلال سنوات اللاحقة حتى عام 2016 ، وذلك بسبب الاحداث السياسية وسيطرت المجاميع الارهابية على بعض المفاصل الاقتصادية في المحافظات المحتلة، اذ ارتفعت الايرادات العامة بصورة مستمرة، بينما انخفضت عام 2020 وبسبب جائحة كورونا التباطؤ الاقتصادي الذي حصل في اسواق النفط العالمية تراجع اجمالي الايرادات العامة، وبعدها ارتفعت الايرادات العامة، لكن انخفضت عام 2023 مقارنة بعام 2022. ويعزى ذلك الى انخفاض أسعار النفط، اذ تشكل الإيرادات النفطية النسبة الأكبر من اجمالي الإيرادات العامة.

5 - 6 القطاع الخاص: يعد هذا المؤشر من المؤشرات الهامة في البلدان وذلك بسبب ان التنويع الاقتصادي في هذه البلدان يعني ضمناً، أو يفترض نمو إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي، ومن المهم أيضاً النظر إلى الإسهام النسبي للقطاعين العام والخاص في التراكم الإجمالي الرأس المال الثابت وإلى معدلات تغير هذا الإسهام، حسب القطاع (Adai, 2023, 7). يشير الجدول (5) والشكل البياني (5) إلى أن الناتج المحلي الإجمالي شهد ارتفاعا ملحوظا في السنوات الأولى، وذلك نتيجة لانتهاء العقوبات الاقتصادية وزيادة الصادرات النفطية، فإن التذبذبات التي حدثت في بعض السنوات تعود إلى الظروف التي مر بها العراق، والتي أثرت على الصادرات النفطية وبالتالي على قيمة الناتج المحلي الإجمالي. كما يتضح من الجدول أن القطاع العام يظل القطاع المسيطر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، حيث تشير سياسة التنويع الاقتصادي إلى ضرورة تقليص الدور القيادي للقطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص فقد بلغ (16396490.48) مليون دينار عام 2004، بينما انخفض حجم القطاع الخاص عام 2015 بسبب الاحداث السياسية وسيطرة مجاميع الارهابية على بعض المناطق، اذ ارتفع حجم القطاع الخاص بصوره متذبذبة، بينما انخفض حجم القطاع الخاص عام 2020، يرجع سبب ذلك جائحة كارونا والتباطؤ الاقتصادي ادت الى اغلاق الكثير من الانشطة الاقتصادية، مما اثر سلبا على المشاريع والشركات الخاصة، وتسريح العمال

وتقليص العمل، ومع ذلك بدأ العديد من الشركات في التكيف من خلال التحول الرقمي وتقديم خدمات جديدة حتى بلغ (122117164.5) مليون دينار عام 2023 بمعدل نمو مركب بلغ (10.56%).

جدول (5) تطور مؤشرات التنويع الاقتصادي في العراق للمدة (2004 – 2023) (مليون دينار عراقي)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	الصادرات	الاستيرادات	الإيرادات العامة	القطاع الخاص
2004	53235358.7	25877930	30952241.9	32982739	16396490.5
2005	73533598.6	34811480.6	34568508	40502890	23971953.1
2006	95587954.8	44786043	27443902.5	49055545	28294034.6
2007	111455813	49685450	27002831	54599451	34328390.4
2008	157026062	76025237.3	42346131.5	80252182	41454880.4
2009	130642187	46133568	48568455	55209353	43765132.7
2010	162064566	60563412	51380901	69521117	56074339.8
2011	217327107	97050849	58223932.2	99998776	66067440.5
2012	254225491	116113582.8	69336152.1	119466403	82877510.1
2013	273587529	110595900.8	72436548.8	113767395	94661285
2014	266332655	101952812.6	64556392.4	105386623	96412421.1
2015	194680972	54171550.5	48689239.7	66470252	81181965.3
2016	196924142	51967852.5	43706745	54409270	83495836.2
2017	221665710	72409347.8	48767250.6	77335900	85119632.6
2018	268918874	104409119.1	47000721.3	106569834	87129715.2
2019	276157867.6	97575899.2	59103449.6	107566995	100245306
2020	215661516.5	57786986	59416853.2	63199689	96400697.9
2021	301152818.8	107339775.4	60210689	109081464	105403487
2022	383064152.3	174942393.6	81797359.8	161697437	114919246
2023	330046390.6	131273540.8	87154153.6	135681266	122117165
معدل النمو المركب	**%9.55**	**%8.45**	**%5.31**	**%7.32**	**%10.56**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، لسنوات متعددة.

الشكل (5) نسبة مساهمة المؤشرات الاقتصادي في العراق للمدة 2004 – 2023

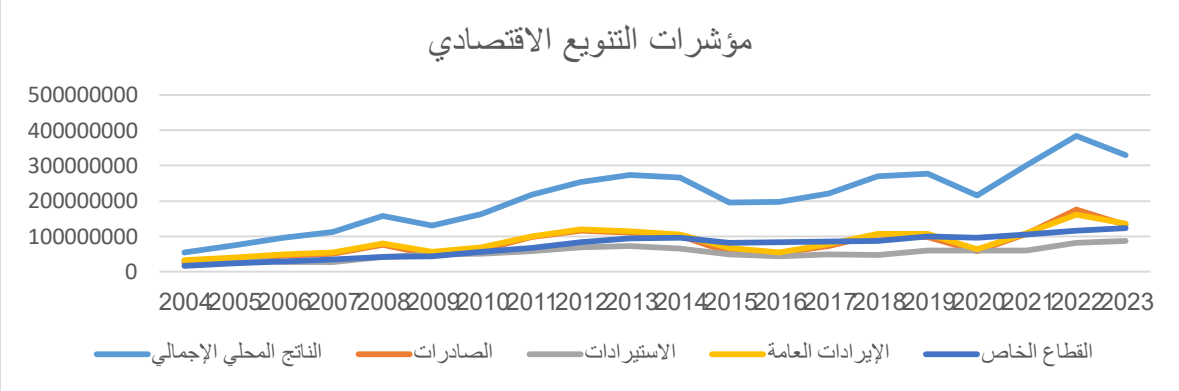

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (5)

المبحث الثالث: قياس العلاقة بين الضرائب الجمركية والتنويع الاقتصادي في العراق للمدة 2004 – 2023

7: الإطار النظري وتوصيف الانموذج القياسي

7 - 1 الإطار النظري لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

يعد نموذج (ARDL) الانحدار الذاتي أحد أساليب النمذجة الديناميكية للتكامل المشترك التي أصبحت شائعة في السنوات الأخيرة، يقدم هذا النموذج طريقة لإدخال المتغيرات المتباطئة زمنياً كمتغيرات مستقلة، تم تطبيق هذا النموذج من قبل محمد هاشمي بيساران وشين في عام 1999، وتم تطويره لاحقاً من قبل بيساران وآخرين في عام 2001(Khalil and Dombrecht,2011, 2). من مميزات هذا النموذج أنه لا يشترط أن تكون المتغيرات الداخلة فيه متكاملة من الرتبة نفسها، بل يمكن استخدامه في حال كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة صفر I(0) أو من الدرجة واحد I(1) أو حتى مزيج من الاثنين، على عكس منهج التكامل المشترك لجوهانسن (Budha, 2012, 3). وكذلك يقدم هذا الانموذج تقديرات فعالة وغير متحيزة، حيث يكون خالياً من الارتباط الذاتي، ويمكن استخدامه حتى في العينات الصغيرة، والشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو ألا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية، عندما يتم أخذ الفرق الثاني. كما أن منهجية (ARDL) لـ (Pesaran) تتمتع بخصائص أفضل عند التعامل مع السلاسل الزمنية القصيرة مقارنةً بالطرق التقليدية لاختبار التكامل المشترك، مثل طريقة (Engle-Granger1987) ذات المرحلتين واختبار التكامل المشترك لجوهانسن في إطار نموذج (VAR) (Issa and

(Ismail, 2018, 252). ان نموذج (ARDL) يأخذ في اعتباره عددا كافيا من فترات التخلف الزمني (الإبطاءات) لتحقيق أفضل النتائج في الإطار العام للنموذج، ولا يشترط أن تكون فترة الإبطاء موحدة لجميع المتغيرات، كما أن نموذج (ARDL) يتيح الحصول على نتائج دقيقة في الأجلين القصير والطويل، حيث يمكنه فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل من خلال هذا النموذج، نستطيع تحديد العلاقة التكاملية بين المتغير التابع والمتغير المستقل في كلا الأجلين ضمن نفس المعادلة، بالإضافة إلى تقييم تأثير كل متغير مستقل على المتغير التابع، ولاختبار وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات في إطار نموذج (ARDL)، يقدم كل من Pesaran وآخرون (2001) منهجًا حديثا لاختبار العلاقة التوازنية طويلة الأجل، والمعروف بنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM)، تعتمد هذه الطريقة على اختبار الحدود (Bounds Test)، حيث يتم التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك من خلال مقارنة قيمة اختبار (F) المحتسبة بالقيم الجدولية المقدمة عند مستويات دلالة (1% و2.5% و5% و10%)، إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة العظمى، يتم رفض فرضية العدم (H0: b=0) وقبول الفرضية البديلة (H1: b≠0) التي تفيد بوجود علاقة تكامل طويلة الأجل بين المتغيرات، أما إذا كانت القيمة المحسوبة تقع بين القيم العليا والدنيا، تكون النتيجة غير حاسمة، وإذا كانت أقل من القيمة الدنيا، فهذا يشير إلى عدم وجود علاقة طويلة الأجل(Al-Birmani and Dawood, 2017, 290).

2 - 7 توصيف المتغيرات باستعمال انموذج (ARDL)

تقوم هذه الدراسة إلى استخدام البيانات السنوية للناتج المحلي الإجمالي مع النفط، والناتج المحلي الاجمالي بدون النفط، والصادرات، والواردات، والإيرادات العامة، والقوى العاملة، بالإضافة إلى بيانات الإيرادات الضريبية، للمدة 2004-2023، من خلال انموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة (ARDL) من خلال المتغيرات الاتية:

1 ـ المتغيرات التابعة

GDP = الناتج المحلي الإجمالي

X = الصادرات

M = الاستيرادات

2 ـ المتغير المستقل

HS = الضرائب الجمركية

3 ـ 7 دوال الانموذج القياسي

استناداً إلى الدراسات والأبحاث التطبيقية السابقة، يمكن تحديد الشكل القياسي للنموذج وفقا لنموذج (ARDL) كما يلي:

1 ــ الضرائب الجمركية والناتج المحلي الإجمالي $GDP = f(HS)$

$$\Delta GDP = c + \lambda GDP_{t-1} + \beta_1 HS_{t-1} + \sum_{i=1}^{n} a_1 \Delta GDP_{t-1} + \sum_{i=0}^{m} a_2 \Delta HS_{t-i} + \mu_t$$

2 ــ الضرائب الجمركية والصادرات $X = f(HS)$

$$\Delta X = c + \lambda X_{t-1} + \beta_1 HS_{t-1} + \beta_2 op_{t-1} + \sum_{i=1}^{n} a_1 \Delta X_{t-i} + \sum_{i=0}^{m} a_2 \Delta HS_{t-i} + \mu_t$$

3 ـ الضرائب الجمركية والاستيرادات $M = f(HS)$

$$\Delta M = c + \lambda M_{t-1} + \beta_1 HS_{t-1} + \sum_{i=1}^{n} a_1 \Delta M_{t-i} + \sum_{i=0}^{m} a_2 \Delta HSI_{t-i} + \mu_t$$

حيث ان:

Δ	تمثل الفرق الاول
C	الحد الثابت
n…m	الحدود الدنيا والعليا لمدد التخلف الزمني للمتغير المستقل والمتغيرات التابعة
λ	معلمة تصحيح الخطأ
β	معلمات انموذج الاجل الطويل
a1.... a2	معلمات الاجل الاجل الطويل
i	الزمن
Ut	حد الخطأ العشوائي

4 - 7 نتائج وتحليل الانموذج القياسي

اختبار استقراريه السلاسل الزمنية

من خلال جدول (6) والذي يوضح اختبار (Augment Dickey – Fuller) (ADF) ديكي فولر الموسع لمعرفة استقراريه المتغيرات اذ نلاحظ السلاسل الزمنية للمتغيرات كان بعضها مستقر عند المستوى (At Level) وبعضها غير مستقر ولكن جميع المتغيرات استقرت عند الفرق الأول (At First – Difference) مستوى معنوية (1%.5%.10%) أي الانموذج متكامل من الدرجة الأولى.

حيث ان المتغير التابع (GDP) لم يستقر عند المستوى العام لكنه استقر عند الفرق الأول في حالة قاطع وقاطع واتجاه عام وبدون قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (1%).

اما المتغير التابع (X) فقد استقر في المستوى في حالة قاطع وبدون قاطع واتجاه عام عند مستوى (10%) اما عند الفرق الأول فقد استقر في حالة القاطع والقاطع واتجاه عام وبدون قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (1%).

اما المتغير التابع (M) لم يستقر عند المستوى العام لكنه استقر عند الفرق الأول في حالة قاطع وقاطع وبدون قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (1%.5%).

اما المتغير المستقل (HS) فقد استقر في المستوى في حالة قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (5%)، لكنه لم يستقر في حالة القاطع وبدون قاطع واتجاه عام، اما عند الفرق الأول فقد استقر في حالة قاطع وبدون قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (5%.1%) لكنه لم يستقر في حالة قاطع واتجاه عام.

جدول (6) اختبار ديكي فولر الموسع

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)اختبار ديكي فولر الموسع					
Null Hypothesis: the variable has a unit root					
At Level					
		GDP	X	M	HS
With Constant	t-Statistic	-1.4424	-2.4247	-0.5831	-1.1875
	Prob.	***0.5399***	***0.1492***	***0.8527***	***0.6542***
		n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.0323	-3.6421	-2.0667	-4.1230
	Prob.	***0.1510***	***0.0545***	***0.5283***	***0.0257***
		n0	*	n0	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.7822	0.6912	1.2353	0.8068
	Prob.	***0.8738***	***0.8551***	***0.9384***	***0.8759***
		n0	n0	n0	n0
At First Difference					
		d(GDP)	d(X)	d(M)	d(HS)
With Constant	t-Statistic	-4.6600	-5.2546	-3.1281	-3.1971
	Prob.	***0.0022***	***0.0007***	***0.0423***	***0.0406***
		***	***	**	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.5274	-5.0470	-3.0929	-2.9298
	Prob.	***0.0117***	***0.0046***	***0.1372***	***0.1814***
		**	***	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.9002	-5.0712	-2.9595	-4.4930
	Prob.	***0.0006***	***0.0000***	***0.0055***	***0.0002***
		***	***	***	***

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

1- 4 - 7 دالة الضرائب الجمركية في الناتج المحلي الاجمالي

1 - 1 - 4 - 7 تقدير الانموذج (ARDL) الاولي

بعد التأكد من استقرار المتغيرات عند الفرق الأول سوف نقوم بتقدير الانموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) الاولي لدالة الضرائب الجمركية في الناتج المحلي الاجمالي كما في الجدول (7).

جدول (7) الانموذج الأولى (ARDL) بين الضرائب الجمركية والناتج المحلي الإجمالي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	0.450673	0.186011	2.422824	0.0384
HS	-46.38614	38.65696	-1.199943	0.2608
HS(-1)	91.49502	71.05795	1.287611	0.2300
HS(-2)	-32.67074	93.09835	-0.350927	0.7337
HS(-3)	-48.23169	80.15314	-0.601744	0.5622
HS(-4)	108.3742	49.14738	2.205086	0.0549
C	97067033	33643274	2.885184	0.0180
R-squared	0.868419	Mean dependent var		2.41E+08
Adjusted R-squared	0.780699	S.D. dependent var		66706818
S.E. of regression	31238544	Akaike info criterion		37.65184

Sum squared resid	8.78E+15	Schwarz criterion	37.98985
Log likelihood	-294.2147	Hannan-Quinn criter.	37.66915
F-statistic	9.899844	Durbin-Watson stat	1.628018
Prob(F-statistic)	0.001548		

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

من خلال بيانات جدول (7) نلحظ معنوية العلاقة بين المتغير المستقل (الضرائب الجمركية) والمتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) من خلال قيمة(R^2) حيث بلغت (0.86) اما قيمة (R^2) المحتسبة بلغت (0.78) وهذا يعني ان المتغيرات الداخلة في الانموذج تفسر نسبة (78%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع والباقي (22%) يعود لمتغيرات أخرى غير داخلة في الانموذج كما نرى ان قيمة (F) المحتسبة بلغت (9.89) عند مستوى معنوية (10%).

2 - 1 - 4 - 7 اختبار مدة الابطاء المثلى:

بعد اجراء اختبار فترة الابطاء المثلى ومن خلال شكل (6) يتضح ان فترة الابطاء المثلى (1,4) وذلك اعتمادا على معيار (Akaike).

شكل (6) معيار معلومات (Akaike)

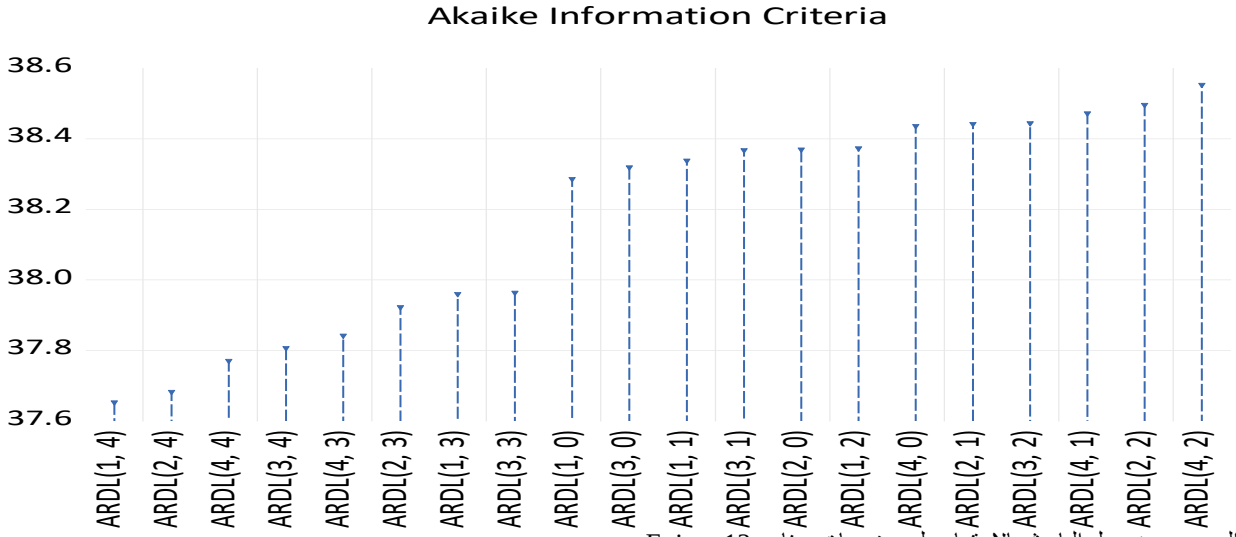

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

3 - 1 - 4 - 7 اختبار الحدود (Bound Test)

من خلال بيانات جدول (8) نجد ان قيمة (F-statistic) المحتسبة كانت (4.777887) وعند مقارنتها مع القيم الحرجة عند المستوى (l0) وعند الفرق الأول (l1) نراها أكبر من القيم العظمى عند مستوى معنوية (10%) و (5%) مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنيه طويلة الاجل وتكامل بين الضرائب الجمركية والناتج المحلي الاجمالي.

جدول (8) اختبار الحدود طويلة الاجل (Bound Test)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	4.777887	10%	3.02	3.51
K	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

4 - 1 - 4 - 7 تقدير معالم الاجل القصير والطويل لنموذج (ARDL)

1 ـ تقدير معالم الاجل القصير

من خلال بيانات جدول (9) يتضح ان المتغير التابع (GDP) له اثر سالب عند مستوى معنوية (1%) أي ان زيادة الضرائب الجمركية لسنة سابقة بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي الى زيادة الناتج بمقدار (0.46)، يؤدي الى زيادة الضرائب الجمركية بمقدار (27.47)، كما نلاحظ ان قيمة معلمة تصحيح الخطأ (CointEq) سالبة ومعنوية عند مستوى (1%) حيث بلغت (-0.549327) أي انها اقل من الواحد الصحيح بالقيمة المطلقة لذا سرعة التكيف بطيئة من اجل تصحيح الاختلالات في الاجل القصير للوصول الى التوازن في الاجل الطويل.

جدول (9) نتائج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الاجل لضرائب الجمركية والناتج المحلي الاجمالي

ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

D(GDP)	-46.38614	29.92107	-1.550284	0.1555
D(HS(-1))	-27.47176	48.92597	-0.561496	0.5882
CointEq(-1)*	-0.549327	0.131243	-4.185561	0.0024

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

2 ـ تقدير معالم الاجل الطويل

من خلال جدول (10) لمعالم الاجل الطويل نلاحظ ان المتغير التابع ليست لها أي إثر معنوي على الضرائب الجمركية في الاجل الطويل، وذلك ان الجزر الأكبر من الناتج يأتي من النفط الخام. في حين يكون تأثير معنوي في الاجل الطويل عند مستوى (5%) وهذا يفسر ان إثر الناتج في انخفاض الضرائب الجمركية في الاجل الطويل

جدول (10) تقدير معالم العلاقة طويلة الاجل لضرائب الجمركية والناتج المحلي الاجمالي

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
HS	132.1265	45.63327	2.895398	0.0177
C	1.77E+08	37165856	4.754411	0.0010

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

5 - 1 - 4 - 7 الاختبارات التشخيصية

الارتباط التسلسلي بين البواقي Serial Correlation LM Test

من خلال بيانات جدول (11) تبين عدم وجود مشكلة ثبات تجانس التباين حيث نرى ان قيمة كل من (Prob. F2, 7) (0.47) معنوية كونها اقل من (5%) أي ان البواقي معنوية ولها تباين متجانس.

جدول (11) اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.839084	Prob. F(2,7)	0.4714
Obs*R-squared	3.094050	Prob. Chi-Square(2)	0.2129

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

اختبار عدم ثبات تجانس التباين Heteroskedasticity Test

من خلال بيانات جدول (12) نلاحظ عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات لان قيمة كل من ((Prob. F(6,9) (0.4829) و ((Prob. Chi-Square(6) (0.3823) معنوية أي اقل من (5%) مما يعني نرفض فرضية العدم أي خلو الانموذج من مشاكل الاقتصاد القياسي ونقبل الفرضية البديلة.

جدول (12) اختبار عدم ثبات تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	0.994145	Prob. F(6,9)	0.4829
Obs*R-squared	6.377463	Prob. Chi-Square(6)	0.3823
Scaled explained SS	1.967098	Prob. Chi-Square(6)	0.9227

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

6 - 1 - 4 - 7 اختبار توزيع الأخطاء العشوائية Histogram-Normaliy Test

يوضح الشكل الباني (7) توزيع الأخطاء العشوائية للنموذج.

شكل (7) توزيع الأخطاء العشوائية

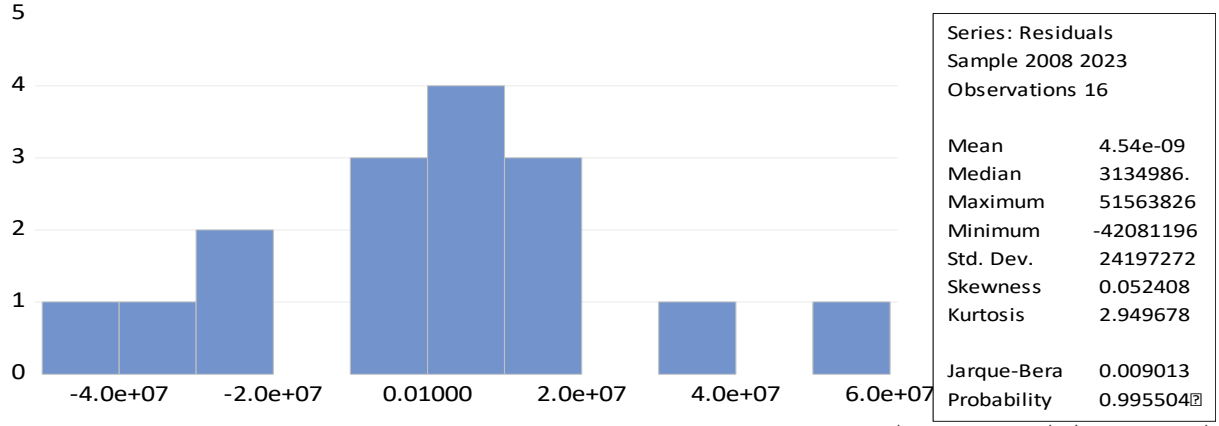

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

7 - 1 - 4 - 7 اختبار الاستقارية الهيكلية

1 ـ اختبار المجموع التراكمي للبواقي

من خلال شكل (8) نلاحظ ان معلمات الانموذج المقدر معنوية ومستقرة عند مستوى (5%)

شكل (8) اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)

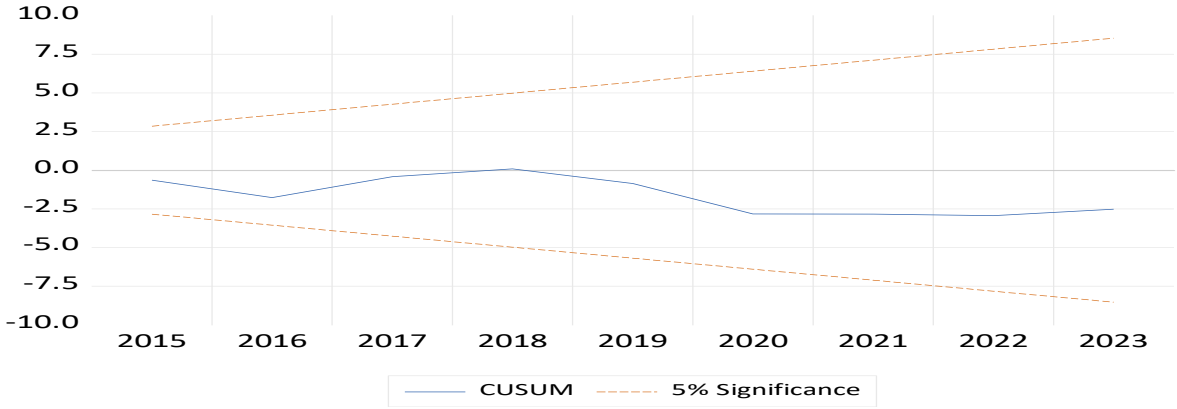

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

2 ـ اختبار مجموع تراكم مربعات البواقي (Cusum of Squares)

من خلال شكل (9) نلاحظ ان مجموع مربعات تراكم معلمات الانموذج المقدر كان داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية (5%) وذلك يدل على استقراريه المتغير الداخل في الانموذج في الاجل الطويل.

شكل (9) اختبار مجموع مربعات البواقي (Cusum of Squares)

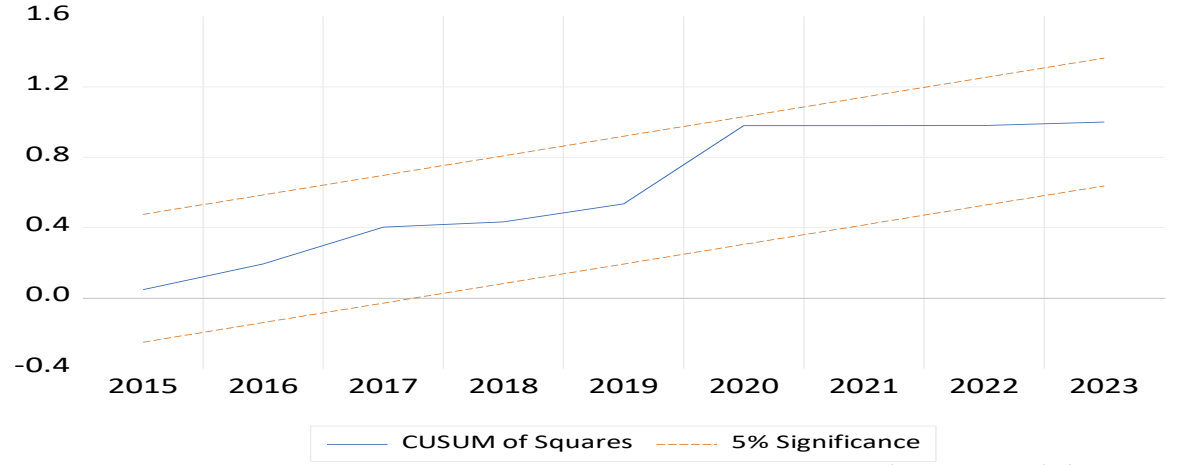

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

2 - 4 - 7 دالة الضرائب الجمركية في الصادرات

2 - 4 - 7 - 1 تقدير نموذج (ARDL)

بعد التأكد من استقرار المتغيرات عند الفرق الأول سوف نقوم بتقدير الانموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) الاولي لدالة الضرائب الجمركية في الصادرات كما في الجدول (13).

جدول (13) الانموذج الأولى (ARDL) بين الضرائب الجمركية والصادرات

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
X(-1)	0.532269	0.217017	2.452662	0.0398
X(-2)	-0.540217	0.254535	-2.122366	0.0666
HS	-32.02509	22.77934	-1.405883	0.1974
HS(-1)	40.07521	42.69273	0.938690	0.3754
HS(-2)	-15.69543	54.99283	-0.285409	0.7826
HS(-3)	-32.02289	50.05202	-0.639792	0.5402
HS(-4)	69.95101	27.74107	2.521568	0.0357
C	73216884	21146652	3.462339	0.0085
R-squared	0.834931	Mean dependent var		91269489
Adjusted R-squared	0.690496	S.D. dependent var		34467967
S.E. of regression	19175595	Akaike info criterion		36.68303
Sum squared resid	2.94E+15	Schwarz criterion		37.06932
Log likelihood	-285.4642	Hannan-Quinn criter.		36.70281
F-statistic	5.780662	Durbin-Watson stat		2.022540

Prob(F-statistic)	0.012247

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

من خلال بيانات جدول (13) نلحظ معنوية العلاقة بين المتغير المستقل (الضرائب الجمركية) والمتغير التابع (الصادرات) من خلال قيمة(R^2) حيث بلغت (0.83) اما قيمة (R^2) المحتسبة بلغت (0.69) وهذا يعني ان المتغير الداخل في الانموذج تفسر نسبة (69%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع والباقي (31%) يعود لمتغيرات أخرى غير داخلة في الانموذج كما نرى ان قيمة (F) المحتسبة بلغت (9.89) عند مستوى معنوية (10%).

2 - 2 - 4 - 7 اختبار مدة الابطاء المثلى

بعد اجراء اختبار فترة الابطاء المثلى ومن خلال شكل (10) يتضح ان فترة الابطاء المثلى (2,4) وذلك اعتمادا على معيار (Akaike).

شكل (10) معيار معلومات (Akaike)

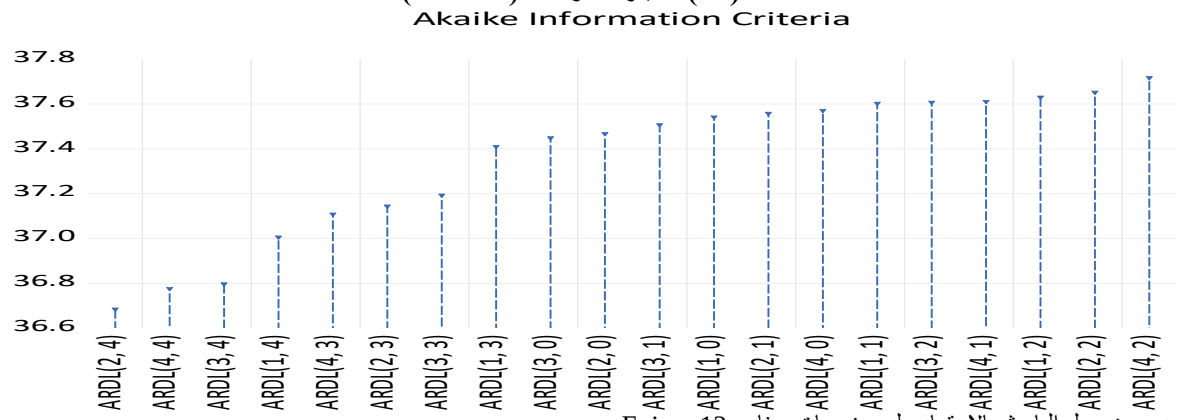

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

3 - 2 - 4 - 7 اختبار الحدود (Bound Test)

من خلال بيانات جدول (14) نجد ان قيمة (F-statistic) المحتسبة كانت (7.065955) وعند مقارنتها مع القيم الحرجة عند المستوى (I0) وعند الفرق الأول (I1) نراها أكبر من القيم العظمى عند مستوى معنوية (10%) و (5%) مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنيه طويلة الاجل وتكامل بين الضرائب الجمركية والصادرات.

جدول (14) اختبار الحدود طويلة الاجل (Bound Test)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	7.065955	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

4 - 2 - 4 - 7 تقدير معالم الاجل القصير والطويل لنموذج (ARDL)

1 ـ تقدير معالم الاجل القصير

من خلال بيانات جدول (15) يتضح ان المتغير التابع (X) له إثر موجب عند مستوى معنوية (1%) أي ان زيادة الضرائب الجمركية لسنة سابقة بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي الى زيادة الصادرات بمقدار (0.54)، يؤدي الى زيادة الضرائب الجمركية بمقدار (32.02)، كما نلاحظ ان قيمة معلمة تصحيح الخطأ (CointEq) سالبة ومعنوية عند مستوى (1%) حيث بلغت (-1.0079) أي انها اقل من الواحد الصحيح بالقيمة المطلقة لذا سرعة التكيف بطيئة من اجل تصحيح الاختلالات في الاجل القصير للوصول الى التوازن في الاجل الطويل.

جدول (15) نتائج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الاجل لضرائب الجمركية والصادرات

ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(X(-1))	0.540217	0.192740	2.802832	0.0231
D(HS)	-32.02509	18.12212	-1.767182	0.1152
CointEq(-1)*	-1.007948	0.195811	-5.147556	0.0009

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

2 ـ تقدير معالم الاجل الطويل

من خلال جدول (16) لمعالم الاجل الطويل نلاحظ ان المتغير التابع ليست لها أي إثر معنوي على الضرائب الجمركية في الاجل الطويل، وذلك ان الجزر الأكبر من الصادرات يأتي من النفط الخام. في حين يكون تأثير معنوي في الاجل الطويل عند مستوى (5%) وهذا يفسر ان إثر الصادرات في انخفاض الضرائب الجمركية في الاجل الطويل

جدول (16) تقدير معالم العلاقة طويلة الاجل لضرائب الجمركية والصادرات

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
HS	30.04402	15.76392	1.905872	0.0931
C	72639524	11971374	6.067768	0.0003

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

5 - 2 - 4 - 7 الاختبارات التشخيصية

1 ـ الارتباط التسلسلي بين البواقي Serial Correlation LM Test

من خلال بيانات جدول (17) تبين وجود مشكلة ثبات تجانس التباين حيث نرى ان قيمة كل من (Prob. F2, 6) (0.96) معنوية كونها اكبر من (5%) أي ان البواقي غير معنوية وليس لها تباين متجانس.

جدول (17) اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.033992	Prob. F(2,6)	0.9668
Obs*R-squared	0.179261	Prob. Chi-Square(2)	0.9143

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

2 ـ اختبار عدم ثبات تجانس التباين Heteroskedasticity Test

من خلال بيانات جدول (18) نلاحظ عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات لان قيمة كل من ((Prob. F(7,8) (0.5027) و ((Prob. Chi-Square(7) (0.3888) معنوية أي اقل من (5%) مما يعني نرفض فرضية العدم أي خلو الانموذج من مشاكل الاقتصاد القياسي ونقبل الفرضية البديلة.

جدول (18) اختبار عدم ثبات تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	0.982488	Prob. F(7,8)	0.5027
Obs*R-squared	7.396357	Prob. Chi-Square(7)	0.3888
Scaled explained SS	2.567444	Prob. Chi-Square(7)	0.9219

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

6 - 2 - 4 - 7 اختبار توزيع الأخطاء العشوائية Histogram-Normaliy Test

يوضح الشكل الباني (11) توزيع الأخطاء العشوائية للنموذج.

شكل (11) توزيع الأخطاء العشوائية

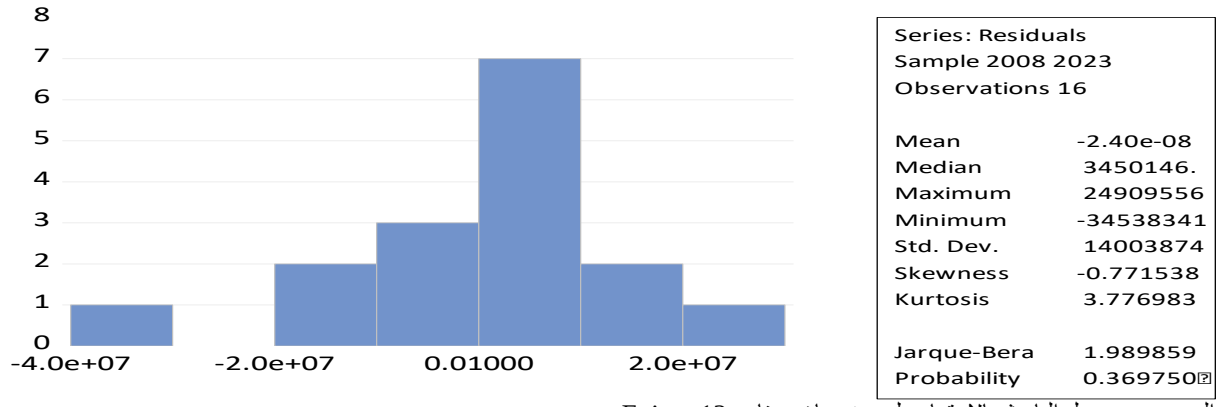

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

7 - 2 - 4 - 7 اختبار الاستقرية الهيكلية

1 ـ اختبار المجموع التراكمي للبواقي

من خلال شكل (12) نلاحظ ان معلمات الانموذج المقدر معنوية ومستقرة عند مستوى (5%)

شكل (12) اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)

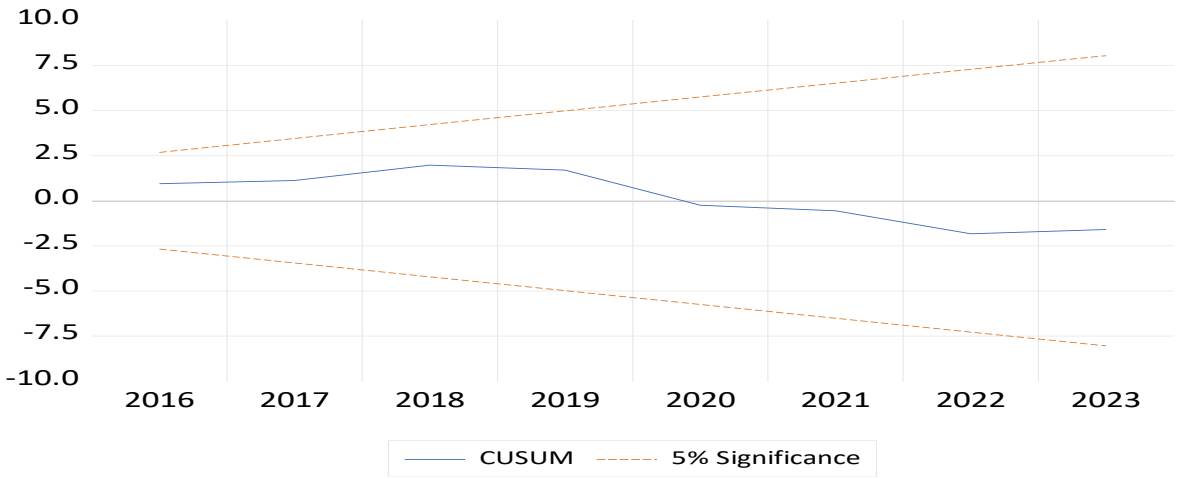

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

2 ـ اختبار مجموع تراكم مربعات البواقي (Cusum of Squares)

من خلال شكل (13) نلاحظ ان مجموع مربعات تراكم معلمات الانموذج المقدر كان داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية (5%) وذلك يدل على استقراريه المتغير الداخل في الانموذج في الاجل الطويل.

شكل (13) اختبار مجموع مربعات البواقي (Cusum of Squares)

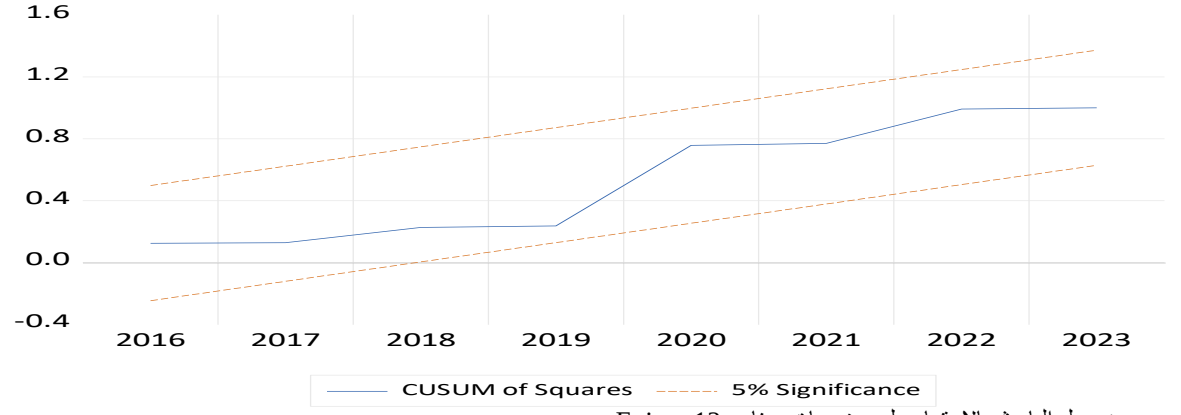

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

3 - 4 - 7 دالة الضرائب الجمركية في الاستيرادات

1 - 3 - 4 - 7 تقدير نموذج (ARDL)

بعد التأكد من استقرار المتغيرات عند الفرق الأول سوف نقوم بتقدير الانموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) الاولي لدالة الضرائب الجمركية في الاستيرادات كما في الجدول (19).

جدول (19) الانموذج الأولى (ARDL) بين الضرائب الجمركية والاستيرادات

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
M(-1)	0.871676	0.249237	3.497375	0.0081
M(-2)	-0.477771	0.239573	-1.994257	0.0812
HS	-3.917687	9.032526	-0.433731	0.6759
HS(-1)	-7.390031	15.91960	-0.464210	0.6549
HS(-2)	19.72904	18.85908	1.046129	0.3261
HS(-3)	-25.58837	16.99263	-1.505851	0.1705
HS(-4)	24.79469	10.38364	2.387861	0.0440
C	32029064	10753332	2.978525	0.0176
R-squared	0.822725	Mean dependent var		58918436
Adjusted R-squared	0.667609	S.D. dependent var		13331364
S.E. of regression	7685976.	Akaike info criterion		34.85455
Sum squared resid	4.73E+14	Schwarz criterion		35.24084
Log likelihood	-270.8364	Hannan-Quinn criter.		34.87433
F-statistic	5.303945	Durbin-Watson stat		2.122027
Prob(F-statistic)	0.015842			

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

من خلال بيانات جدول (13) نلحظ معنوية العلاقة بين المتغير المستقل (الضرائب الجمركية) والمتغير التابع (الاستيرادات) من خلال قيمة (R^2) حيث بلغت (0.82) اما قيمة (R^2) المحتسبة بلغت (0.66) وهذا يعني ان المتغير الداخل في الانموذج تفسر نسبة (66%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع والباقي (34%) يعود لمتغيرات أخرى غير داخلة في الانموذج كما نرى ان قيمة (F) المحتسبة بلغت (5.30) عند مستوى معنوية (10%).

2 - 3 - 4 - 7 اختبار مدة الابطاء المثلى

بعد اجراء اختبار فترة الابطاء المثلى ومن خلال شكل (14) يتضح ان فترة الابطاء المثلى (2,4) وذلك اعتمادا على معيار (Akaike).

شكل (14) معيار معلومات (Akaike)

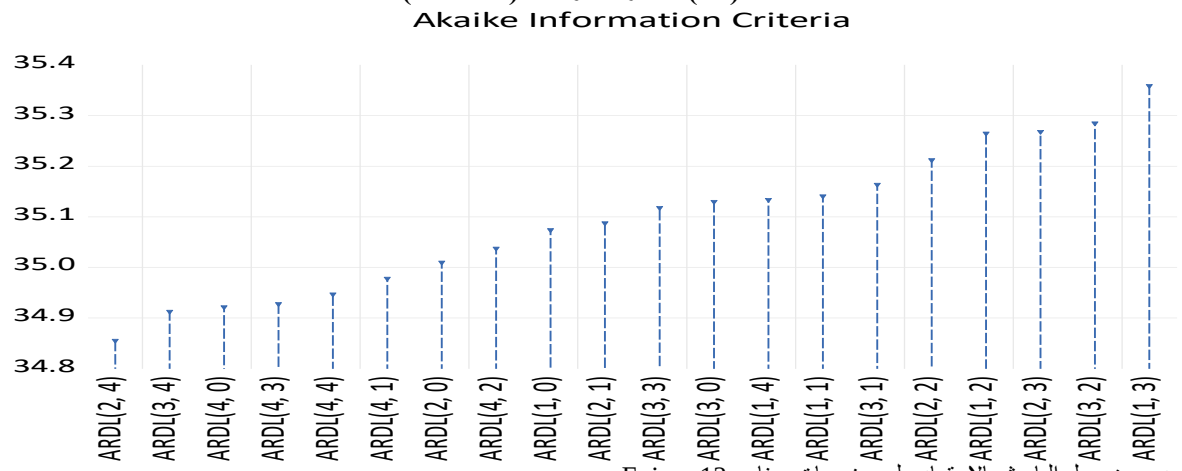

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

3 - 3 - 4 - 7 اختبار الحدود (Bound Test)

من خلال بيانات جدول (20) نجد ان قيمة (F-statistic) المحتسبة كانت (4.191339) وعند مقارنتها مع القيم الحرجة عند المستوى (l0) وعند الفرق الأول (l1) نراها أكبر من القيم العظمى عند مستوى معنوية (10%) و (5%) مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنيه طويلة الاجل وتكامل بين الضرائب الجمركية والاستيرادات.

جدول (20) اختبار الحدود طويلة الاجل (Bound Test)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	4.191339	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

4 - 3 - 4 - 7 تقدير معالم الاجل القصير والطويل لنموذج (ARDL)

1 ـ تقدير معالم الاجل القصير

من خلال بيانات جدول (21) يتضح ان المتغير التابع (M) له إثر موجب عند مستوى معنوية (1%) أي ان زيادة الضرائب الجمركية لسنة سابقة بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي الى زيادة الاستيرادات بمقدار (0.47)، يؤدي الى زيادة الضرائب الجمركية بمقدار (3.91)، كما نلاحظ ان قيمة معلمة تصحيح الخطأ (CointEq) سالبة ومعنوية عند مستوى (5%) حيث بلغت (-0.606) أي انها اقل من الواحد الصحيح بالقيمة المطلقة لذا سرعة التكيف بطيئة من اجل تصحيح الاختلالات في الاجل القصير للوصول الى التوازن في الاجل الطويل.

جدول (21) نتائج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الاجل لضرائب الجمركية والاستيرادات

ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(M(-1))	0.477771	0.188042	2.540767	0.0347
D(HS)	-3.917687	7.212168	-0.543205	0.6018
CointEq(-1)*	-0.606094	0.152879	-3.964533	0.0042

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

2 ـ تقدير معالم الاجل الطويل

من خلال جدول (22) لمعالم الاجل الطويل نلاحظ ان المتغير التابع له إثر معنوي على الضرائب الجمركية في الاجل الطويل، وذلك ان الجزر الأكبر من الاستيرادات يأتي من السلع الاستهلاكية بسبب غياب التنوع الاقتصادي في العراق. في حين يكون

تأثير معنوي في الاجل الطويل عند مستوى (5%) وهذا يفسر ان إثر الاستيرادات في زيادة الضرائب الجمركية في الاجل الطويل

جدول (22) تقدير معالم العلاقة طويلة الاجل لضرائب الجمركية والاستيرادات

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
HS	12.58490	10.22308	1.231029	0.2533
C	52845003	8138011.	6.493601	0.0002

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

5 - 3 - 4 - 7 الاختبارات التشخيصية

1 ـ الارتباط التسلسلي بين البواقي Serial Correlation LM Test

من خلال بيانات جدول (22) تبين وجود مشكلة ثبات تجانس التباين حيث نرى ان قيمة كل من (Prob. F2, 6) (0.51) معنوية كونها اكبر من (5%) أي ان البواقي غير معنوية وليس لها تباين متجانس.

جدول (22) اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.735041	Prob. F(2,6)	0.5182
Obs*R-squared	3.148734	Prob. Chi-Square(2)	0.2071

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

2 ـ اختبار عدم ثبات تجانس التباين Heteroskedasticity Test

من خلال بيانات جدول (18) نلاحظ عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات لان قيمة كل من ((Prob. F(7,8) (0.5027) و ((Prob. Chi-Square(7) (0.3888) معنوية أي اقل من (5%) مما يعني نرفض فرضية العدم أي خلو الانموذج من مشاكل الاقتصاد القياسي ونقبل الفرضية البديلة.

جدول (18) اختبار عدم ثبات تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	0.425294	Prob. F(7,8)	0.8616
Obs*R-squared	4.339313	Prob. Chi-Square(7)	0.7400
Scaled explained SS	0.713501	Prob. Chi-Square(7)	0.9982

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

6 - 3 - 4 - 7 اختبار توزيع الأخطاء العشوائية Histogram-Normaliy Test

يوضح الشكل الباني (15) توزيع الأخطاء العشوائية للنموذج.

شكل (15) توزيع الأخطاء العشوائية

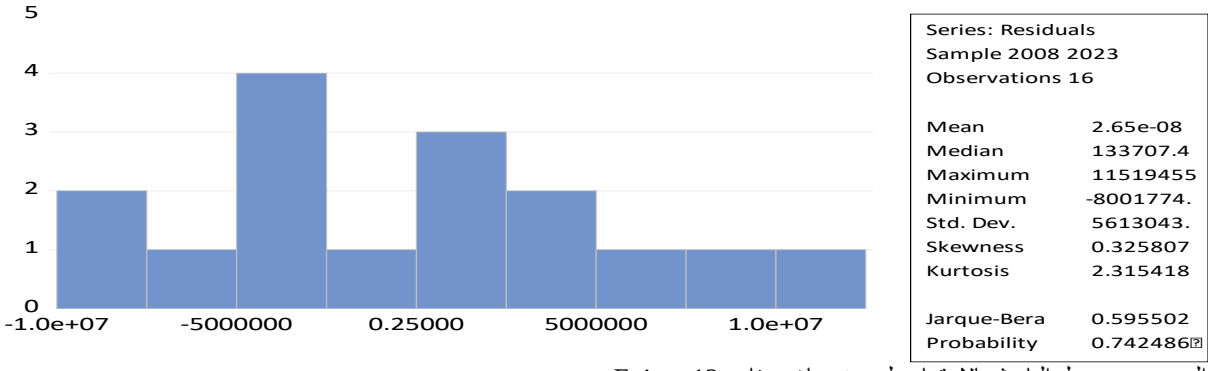

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

7 - 3 - 4 - 7 اختبار الاستقرية الهيكلية

1 ـ اختبار المجموع التراكمي للبواقي

من خلال شكل (16) نلاحظ ان معلمات الانموذج المقدر معنوية ومستقرة عند مستوى (5%)

شكل (16) اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)

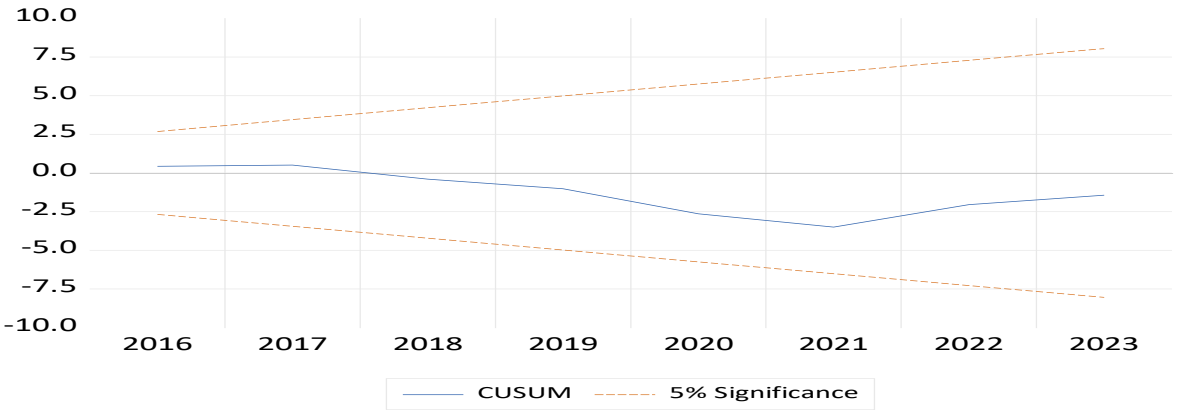

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

2 ـ اختبار مجموع تراكم مربعات البواقي (Cusum of Squares)

من خلال شكل (17) نلاحظ ان مجموع مربعات تراكم معلمات الانموذج المقدر كان داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية (5%) وذلك يدل على استقراريه المتغير الداخل في الانموذج في الاجل الطويل.

شكل (17) اختبار مجموع مربعات البواقي (Cusum of Squares)

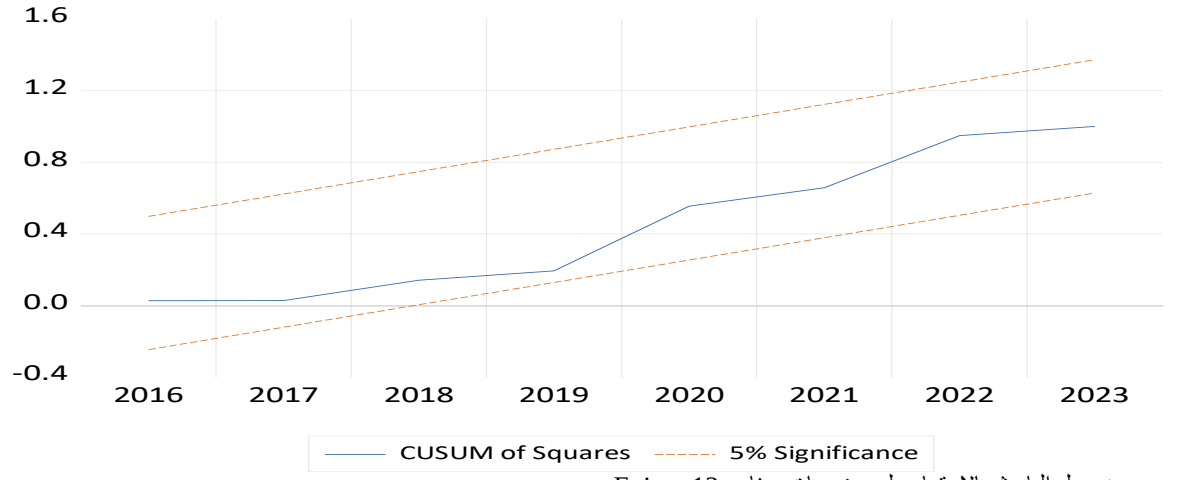

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

8 الاستنتاجات والتوصيات

8 - 1 الاستنتاجات

1. ضعف الإدارة الضريبية وانخفاض الكفاءة الفنية لكادر الإدارة، بسبب الإهمال من قبل الدولة، فضلا عدم استقلالية السياسة الضريبية، اذ تحرك بقرارات سياسية أكثر منها اقتصادية.
2. القوانين والتشريعات الضريبية في العراق قديمة، لان اغلب القوانين قد مضى عليها عقود من الزمن، وان التعديلات التي أجريت عليها لم تعد تواكب التطورات التي شهد الاقتصاد العراقي.
3. تبين من خلال تحليل مؤشرات التنويع الاقتصادي أن الاقتصاد العراقي لا يزال يعتمد بشكل كبير على القطاع النفطي، ولم يصل بعد إلى مستوى التنوع المطلوب، اذ يعد الاقتصاد العراقي من أكثر الاقتصادات تركيزاً وأقلها تنوعاً.
4. يلاحظ وجود فجوة كبيرة بين الصادرات والاستيرادات في الاقتصاد العراقي، حيث تعتمد السوق العراقية بشكل كبير على الاستيرادات نتيجة لزيادة الطلب المحلي بمعدلات تفوق نمو الإنتاج المحلي من السلع، سواء كانت استهلاكية أو استثمارية. هذا الأمر يدفع إلى استيراد هذه السلع لسد الفجوة، يعود السبب في ارتفاع الاستيرادات على حساب الصادرات إلى ضعف السياسات الاقتصادية بشكل عام والتجارية بشكل خاص، مما أثر سلبا على الصناعة المحلية والاقتصاد الكلي
5. يشير اختبار الحدود وانموذج تصحيح الخطأ لجميع الدوال المقدرة وجود علاقة طويلة الاجل بين الضرائب الجمركية والقطاعات الاقتصادية فضلا عن العلاقة قصير الاجل.
6. تبين من انموذج تصحيح الخطأ ان سرعة التكيف او معلمة تصحيح الخطا كانت بطيئة، أي يتم تعديل الانحراف تجاه القيمة التوازنية في طويلة الاجل.
7. الضرائب الجمركية ذات تأثير كبير على الإيرادات العامة في الاجلين القصير والطويل وهذا يعكس تعميق الطابع الريعي للاقتصاد العراقي واستمرار الاقتصاد بالتأثر بالتقلبات أسعار النفط العالمي.
8. لم يكن للضرائب الجمركية تاثير معنوي على دالة الاستيرادات، بسبب انخفاض قيمة الإيرادات الجمركية.

9. هشاشة الجدار الجمركي بسبب عدم الكفاء وغياب العقلانية وتفشي الفساد مما يشكل تهديدا لفرص التنويع الاقتصادي في العراق.

2 - 8 التوصيات

1. وضع خارطة طريق يجب تطوير خارطة طريق واضحة تتسم بالاستمرارية والديمومة لتحقيق التنويع الاقتصادي، مع تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص، بما في ذلك تحسين السياسات المتعلقة بالضرائب الجمركية.
2. في ظل توجه الدولة لزيادة نسبة الضرائب الجمركية بهدف تعزيز إيراداتها، بمكن الاستفادة من سياسة الحماية لتعزيز التنوع في تطور المنتجات المحلية، خاصة في قطاع الزراعة والصناعة، هذا سيساهم في النهوض بالاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على المنتجات المستوردة
3. من الضروري إعادة هيكلة النظام الضريبي في العراق، بما في ذلك النظام الجمركي، ليكون داعماً فعالاً لجهود التنويع الاقتصادي.
4. تحسين إدارة المنافذ الحدودية يجب معالجة الخلل في إدارة المنافذ الحدودية، إذ أن ضبطها بكفاءة يسهم بشكل كبير في تعزيز عملية التنويع الاقتصادي.
5. تقنين الاستيراد تطلب الأمر وضع قيود على الاستيراد غير الضروري، والتركيز على السلع التي تساهم في تطوير البنية الإنتاجية المحلية، مما يعزز من فعالية التنويع الاقتصادي.
6. ضرورة قيام الحكومة بدعم القطاع الخاص من المهم أن تقوم الحكومة بتعزيز دور القطاع الخاص من خلال توفير الدعم اللازم والبيئة الملائمة للنهوض به، من خلال تسهيل الإجراءات الجمركية وتخفيف الضرائب الجمركية، ويمكن للقطاع الخاص ان يصبح شريكاً أساسياً في جهود التنمية الاقتصادية.

المصادر:

المصادر العربية:

1. Abdul Hafeez Abdullah Eid, Public Finance, Dar Al Nahda Al Arabiya, Cairo, no date of publication, p. 359.
2. Abdul Majeed Qadi, Introduction to Macroeconomic Policies, Office of University Publications, Algeria, 2005, pp. 103-104.
3. Abdullah Rizk, "Emerging Economies in the World: Remarkable Development Models," First Edition, Dar Al-Farabi, Beirut, 2009, p. 11
4. Amjad Ibrahim Adam Muhammad, Iyas Jafar Abdul Rahim Othman, The Impact of Saudi Arabia's Accession to the World Trade Organization on Foreign Trade and Macroeconomic Indicators, Scientific Journal of Economics and Trade, 2019, p. 22.
5. Atef Lafi Marzouq, Economic Diversification: Its Concept and Dimensions in the Arabian Gulf and Possibilities for Achieving It in Iraq, Al-Ghari Journal of Economic and Administrative Sciences, Tenth Year, Volume Eight, Issue Thirty-One, 2014, p. 57.
6. Basman Abdel Azim, Saraa Salem, Tax Policy in Iraq and Requirements for Reform, Al-Hadbaa University College Journal, Issue 51, 2022, p. 81.
7. Belfadl Abdelkader, Domi Mohamed, "The Role and Contribution of Economic Diversification in Replacing Oil Taxation with Regular Taxation in Algeria during the Period (2000-2021)," Journal of the Academy for Legal and Political Research, Volume 7, Issue 2, 2021, p. 1763.
8. Economic and Social Commission for Western Asia, Economic Diversification in Oil-Producing Countries, New York, 2001, p. 12.
9. Economic and Social Commission for Western Asia, same source, p. 13.
10. Fathi Hassan Salama, Customs Systems, Alexandria University, 2017, p. 78.
11. Haloub Kazim Maala, Marwa Khadir Salman, "Iraq's Foreign Trade: Between the Necessities of Economic Diversification and the Challenges of Joining the WTO," Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 22, Issue 88, 2016, p. 332.
12. Hazem Sakban Hassan, Manahil Mustafa Abdul Hamid, An Analytical Study of the Reality of the Tax System and Indicators of Its Efficiency in Iraq for the Period 2004-2020, Dijlah University College Journal, Volume 6, Issue 1, 2023, p. 205.
13. Ibtisam Mahiz, Naji Bin Hussein, Evaluation of the Economic Diversification Policy in Algeria Using the Herr Wendel-Herschmann Index During the Period 2001-2020, Journal of Economic Studies, Volume 10, Issue 1, June 2023, p. 145 .
14. Imad Muhammad Ali, Zaid Karim Al-Shafie, Evaluation of the Performance of the Tax System in Iraq for the Period (2003-2016), Journal Dinars, Issue 18, p. 24
15. Karima Baqa, Ali Ezz El-Din, Economic Diversification in the UAE (An Analytical Study during the Period 2000-2020), Journal of Economic Development, University of El Oued, Volume 8, Issue 2, 2023, p. 99.
16. Latrash Dahbiah, Kataf Chafia, Challenges of Economic Diversification in Algeria in Light of the Repercussions of the Oil Shock, Journal of Finance, Investment and Sustainable Development, Volume 4, Issue 1, June 2019, pp. 32-33.

17. Mahmoud Al Sayed Al Naghi, An Analytical Study of Tax Exemption Policy in Egyptian Legislation, Cairo, Journal of Economics and Commerce, Faculty of Commerce, Ain Shams University, 1981, p. 204.
18. Maih Shabib Al-Shammari and Ahmed Abdul Razzaq Abdul Redha, The Necessities of Economic Diversification in Iraq, Al-Kut Journal of Economic and Administrative Sciences, Issue 24, 2016, p. 6.
19. Majdoub Khaira, Modern Methods for Measuring Economic Diversification in Arab Countries and Ways to Sustain It, First Edition, Arab Democratic Center for Strategic, Political, and Economic Studies, Germany/Berlin, 2020, p. 38
20. Masoud Abboud Abdel Moneim Arabi, Customs Tax and Its Financial and Economic Role, A Jurisprudential Study, Faculty of Sharia and Law, Al-Azhar University, Issue 41, Cairo, 2023, p. 85.
21. Muhammad Ali Al-Rubaidi, Muhammad Saeed Al-Hajj, Tax Accounting, Center University of Science and Technology for University Textbooks, Sana'a, 1st ed., 2014, p. 209.
22. Muhammad Umar Batawih, co-authors, The Impact of Saudi Arabia's Accession to the World Trade Organization on the Services Sector, Al-Andalus Journal of Social and Applied Sciences, Issue 10, 2013, p. 145.
23. Munir Najib Al Hamsh, Studies in Public Finance and its Modern Trends, Al Wahda Foundation for Press, Printing, and Publishing, Damascus, 1985, p. 130.
24. Namarq Qasim Hussein, Measuring and Analyzing Indicators of Economic Diversification in Iraq during the Period 2004-2019, Journal of Administration and Economics, University of Karbala, Volume 10, Issue 40, 2021, p. 167.
25. Namarq Qasim Hussein, previous source, p. 169
26. Nour Shadhan Adai, The Role of the Private Sector in Reducing Unemployment in the Iraqi Economy, Proceedings of the Scientific Conference (Reform with a Scientific Academic Perspective), Volume 1, Issue 1, 2023, p. 7
27. Republic of Iraq, Central Bank of Iraq, General Directorate of Statistics and Research, Annual Report, 2014, p. 15
28. Republic of Iraq, Central Bank of Iraq, General Directorate of Statistics and Research, Annual Report, 2015, p. 16
29. Republic of Iraq, Central Bank of Iraq, General Directorate of Statistics and Research, Annual Report, 2020, p. 12
30. Republic of Iraq, Ministry of Planning, Department of Economic and Financial Policies, Iraqi Economic Report, 2022, p. 105.
31. Saad Saleh Issa, Atiya Muhammad Ismail, Measuring the Impact of Trade Openness on Economic Growth in Iraq for the Period (2003-2016) Using the ARDL Model, Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume 3, Issue 43, 2018, p. 252.
32. Safwat Abdul Salam Awad Allah, Tax Incentives and Their Impact on Investment and Development In Egypt, Dar Al Nahda Al Arabiya, Cairo, 2003, p. 19.
33. Saif al-Din Imad Ahmad, Alaa Hussein Alwan, The Reality of the Tax System in Iraq and the Possibility of Development, Journal of Administration and Economics, Al-Mustansiriya University, Issue 127, 2012, p. 155.
34. Salah Hamed Mohamed Hassanein, Capital Accumulation Necessary for Economic Development and the Role of Tax Policy in Achieving It, Arab Organization for Administrative Development, 2017, p. 132.
35. Salah Mahdi Al-Birmani, Muhammad Nouri Dawood, The Impact of Government Consumer Spending on the Current Account Balance in Iraq for the Period (1990-2014) Using the ARDL Model, Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 23, p. 290.
36. Salem Karim Kamash, The Tax System in Iraq in Light of the Transition to a Market Economy, PhD Thesis, Philosophy of Economics, College of Administration and Economics, Al-Mustansiriya University, Baghdad, 2010, p. 157.
37. Salmani Adel, Tools and Objectives of Tax Policy as a General Economic and Financial Policies in Achieving Economic Development, Ghardaia University Journal, Issue 1, January 2018, p. 144.
38. Sari Ismail, Economic Diversification and Development Diversification as an Alternative to Mitigating Oil Shocks in Algeria, Al-Bishar Al-Iqtisadiah Journal, Volume 5, Issue 2, August 2019, p. 908.
39. Saud Ghali Sabr and Shafan Jamal Hama Saeed, The Impact of Diversifying Economic Sectors on Economic Growth in Iraq for the Period (1980-2017), Arab Journal of Management, Volume 41, Issue 2, 2021, p. 248.
40. Suzi Adly Nashed, Fundamentals of Public Finance (Public Expenditures, Public Revenues, the General Budget), first edition, Al Halabi Legal Publications, Beirut, 2006, p. 130.
41. Suzi Adly Nashed, op. cit., p. 223.
42. Taher Jassim Al Janabi, op. cit., p. 165.
43. Taher Jassim Al Janabi, Public Finance and Financial Legislation, University of Baghdad, p. 141.
44. Talbi Muhammad, The Impact of Tax Incentives and Ways to Activate Them in Attracting Foreign Direct Investment in Algeria, Journal of North African Economics, Issue 6, 2009, p. 318.

45. Yahya Hamoud Hassan, Nour Ali Shaaban, previous source, p. 117-121.
46. Yahya Hamoud Hassan, Nour Ali Shaaban, previous source, pp. 114-117.
47. Yahya Hamoud Hassan. Nour Ali Shaaban, The Role of the Oil Sector in Providing the Requirements for Economic Diversification in Iraq, Al-Rafidain Center for Dialogue for Publishing and Distribution, Najaf, 2020, p. 12.
48. Younis Ahmed Al-Batrik, Public Finance Economics, University House, 1986, p. 135.
49. Yusra Mahdi Hassan, Zahra Khadir Abbas, Analysis of the Impact of Changes in Tax Rates on Revenue in the Iraqi Tax System for the Period (1995-2010), Anbar University Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 5, Issue 10, 2013, p. 47.
50. Zaki Matti Aqrawi, Reber Fattah Muhammad, The Impact of Exports on Gross Domestic Product on Fixed Capital Formation in the Iraqi Economy (with Reference to the Kurdistan Region of Iraq), Journal of the University of Zakho, Volume 3, Issue 1, 2015, p. 215

المصادر الأجنبية:

1. Birendra Bahadur Budha, Demand for Money in Nepal: An ARDL Bounds Testing Approach, NRB Working Paper, NRB/WP/12, 2012, p3.
2. Saed Khalil and Michel Dombrecht, The Autoregressive Distributed Lag Approach to co-integration testing: application to opt inflation, PMA WORKING PAPER, 2011, p2.
3. Ugo Fasano2, diversification in oil dependent economies: the experience of the GCC contries1, unfccc workshop, Tehran octoper 18-19 2003, p2.